

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٦١**

الثلاثاء، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٧/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوشنير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد ياكوفينكو
	أوغندا	السيد بوتاغيرا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد باباجان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد شلقم
	الصين	السيد شانغ يسوي
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد بالستيرو
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميليباند
	النمسا	السيد سبيندليغر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

09-20095 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثلي الأردن وإسرائيل وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والنرويج إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة فخامة السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي أرحب به، إلى الاشتراك في هذه الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى معالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية للاشتراك في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إن هذه لحظة عصيبة للغاية. فالمجتمع الدولي يعبأ، وهو ما يتجلى في حضور الرئيس عباس، والأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء من دول عربية، ومن بلدان أعضاء في المجلس ودول أخرى. وعدد الضحايا بالمئات، بل الآلاف إذا احتسبنا الجرحى، ومن بينهم كثير من المدنيين. وفي هذا اليوم تحديدا، شهدنا المأساة في مدرسة الفاخورة، قرب جباليا. وأمام تلك المأساة، قرر بلدي أن يبذل كل ما بوسعه لوضع حد لأعمال العنف.

وبعد يومين من المناقشات في المنطقة – في شرم الشيخ والقدس ورام الله ودمشق، ثم في شرم الشيخ مرة أخرى – حصل رئيس الجمهورية الفرنسية على التعهد بالبدء بمفاوضات من أجل التوصل إلى وقف إطلاق نار دائم. وبالفعل، اقترح الرئيس مبارك للتو، خلال مؤتمر صحفي مع الرئيس ساركوزي، خطة لإيجاد سبيل للخروج من الأزمة. وعلى نحو خاص، دعا الرئيس مبارك إسرائيل والسلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية إلى عقد اجتماع لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لإنهاء التصعيد، بما في ذلك كفالة أمن الحدود وإعادة فتح المعابر. ونحن ننتظر رد إسرائيل، وإن كنا نأمل أن يكون إيجابيا. ويجب على مجلس الأمن أن يدعم ويشجع تلك الجهود الواعدة. وعلى جميع دول المنطقة دعم ذلك الزخم والإسهام في هذه المبادرة المفعمة بالأمل والرامية إلى الاعتدال وضبط النفس.

والأولوية الفورية هي وضع حد لأعمال العنف. وقد أدان بلدي الهجوم البري الإسرائيلي على غزة مثلما أدان استمرار إطلاق الصواريخ. ونحن ندعو إلى هدنة إنسانية فورية. ومصير السكان المدنيين هو أكثر الشواغل إلحاحا.

وتجدد فرنسا دعوتها إلى وقف تام وفوري لإطلاق الصواريخ، ووقف جميع العمليات العسكرية الإسرائيلية. كما تود فرنسا أن تذكِّر بضرورة تهيئة الظروف والضمانات اللازمة للتوصل إلى وقف إطلاق نار دائم، عناصره الأساسية معروفة جيدا. وتشمل هذه العناصر مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار؛ وعودة الأحوال الطبيعية في غزة، التي تشمل

فتح المعابر على نحو دائم؛ ووقف تهريب الأسلحة إلى غزة. وربما كان من الضروري وضع آليات للرقابة الدولية، ونحن على استعداد للإسهام فيها.

والأهم من ذلك، لا يزال الأمر الأساسي هو العودة إلى مفاوضات السلام. فليس هناك حل عسكري للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، لا في غزة ولا في أي مكان آخر. ويجب أن يستند حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى العملية التي حُددت في أنابوليس، وإقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن. وبصورة خاصة، يجب أن نعمل على أساس مبادرة السلام العربية للتعامل مع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والصراع الإسرائيلي - العربي على نحو شامل وعملي.

وأوروبا تشجع المصالحة التي لا بد منها بين الفصائل الفلسطينية. وتدعم جهود الجميع لتحقيق ذلك الهدف.

وفرنسا تعمل مع جميع شركائها في المجتمع الدولي، لا سيما شركائها في الاتحاد الأوروبي، من أجل إنهاء هذه الأزمة. ويرى بلدي أن على مجلس الأمن أن يضطلع بدور أساسي، يجب أن يراعي فيه حقيقة الحالة في الميدان بغية العمل على نحو فعال لتهيئة الظروف لوقف إطلاق نار دائم. وفي هذا السياق، سوف أنصت إلى البيانات المختلفة التي سيُدلى بها هنا. وآمل أن يكون بمقدورنا اتخاذ إجراء حاسم في المجلس دعما لجهود مصر، بشكل خاص، وجهود لجنة جامعة الدول العربية وغيرهما، على الجبهتين اللتين حددتهما، أي الوقف الفوري لأعمال العنف وتهيئة الظروف اللازمة لوقف دائم لإطلاق النار.

أرحب بحضور معالي الأمين العام، بان كي - مون، بين ظهرانينا، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): بينما يجتمع المجلس لتناول الأزمة الخطيرة في غزة، أرحب بقائد الشعب الفلسطيني، الرئيس محمود عباس، الذي يعترف به أعضاء الهيئة هذه بوصفه الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. ويشكل حضوره، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى لأعضاء مجلس الأمن، فضلا عن دول عربية وغيرها من الدول الأعضاء، تذكرة بوجوب أن ننتقل من النقاش الى العمل، ويجب أن نفعل ذلك فورا.

والحالة في الميدان تتطلب لا أقل من ذلك. إن العملية العسكرية الإسرائيلية، وهدفها المعلن وضع حد للهجمات الصاروخية التي يشنها متمردو حماس وتغيير الظروف الأمنية في جنوب إسرائيل، بلغت يومها الحادي عشر. وقد كثفت إسرائيل قصفها الجوي وهجماتها البحرية على غزة. لقد تسببت تلك الهجمات في إلحاق أضرار ودمار سواء بالمرافق العسكرية لحماس أو بالبنية التحتية العامة وبالمساجد والمدارس والمنازل.

وتوالت الصواريخ التي يطلقها متمردو حماس على إسرائيل، ووصلت في الآونة الأخيرة مسافة لا تبعد سوى ٣٠ كيلومترا من تل أبيب. وقبل ثلاثة أيام، في تصعيد إضافي، دخلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة. وحدثت صدامات عنيفة في مناطق مكتظة بالسكان، بما في ذلك داخل مدينة غزة وحولها وفي مخيمات اللاجئين.

واستنادا إلى وزارة الصحة الفلسطينية ومصادر إعلامية، أُزهقت أرواح أكثر من ٥٧٠ فلسطينيا، وجُرح أكثر من ٢ ٧٠٠. إن أفرقة الأمم المتحدة تعجز عن تأكيد صحة الأرقام بسبب الحالة الخطيرة السائدة في الميدان، لكن التقييمات الموضوعية، بما في ذلك التقييمات المستندة إلى زيارات إلى المستشفيات، توحي بصحة تلك الأرقام.

وأكدت المصادر الإسرائيلية وفاة ٥ جنود وجرح ٥٠ آخرين، إضافة إلى مقتل ٤ مدنيين وجرح العشرات

بفعل أكثر من ٥٠٠ صاروخ أُطلقت في الأيام الأحد عشر الماضية، والتي ضرب بعضها المنازل والمدارس.

ومع تصاعد هذا الصراع، أدنتُ مرارا وتكرارا الهجمات الصاروخية العشوائية من قبل حماس والاستخدام المفرط للقوة من قبل إسرائيل. وناديتُ بإنهاء العنف فورا، وحذّرت من أن هذه المناشدات إن لم تلق آذانا صاغية، فإن المدنيين سيموتون لا محالة بأعداد كبيرة. واليوم في مرافق الأمم المتحدة في غزة حدث ذلك بالضبط. ذلك أن ثلاث مدارس تابعة لمنظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كانت الأمم المتحدة قد حولتها إلى ملاجئ للمدنيين الفارين من القتال أصابتها الضربات الإسرائيلية في منطقة مجاورة. والضربة الثالثة، التي أصابت مدرسة في مخيم جباليا للاجئين، أسفرت عن مقتل عشرات المدنيين.

إن هذه الهجمات من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية، التي تعرض للخطر مرافق الأمم المتحدة المستخدمة بمثابة ملاجئ، غير مقبولة تماما ويجب ألا تتكرر. ومن غير المقبول بالمثل الإجراءات التي يتخذها متمردو حماس والتي تعرض للخطر السكان المدنيين الفلسطينيين. إن أحداث اليوم تؤكد المخاطر الكامنة في استمرار هذا الصراع وتصاعده. وإنني أدعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار فورا.

وفي خضم هذا الاقتتال يواجه سكان غزة المدنيون أزمة إنسانية. وقد فتك الموت بأُسر بأكملها، بما فيها من نساء وأطفال، في غمار العنف، مثلما فتك بموظفي الأمم المتحدة وبالعاملين الطبيين. ولا توجد ملاجئ للأغلبية الساحقة من السكان المدنيين. وإن الإمدادات من الغذاء والوقود لا تكفي. والكهرباء مقطوعة عن مليون إنسان. كما انقطعت المياه الجارية عن ربع مليون إنسان. إن الحل الوحيد هو إنهاء العنف. وأيا كانت المبررات التي يسوقها المتحاربون، فإن إنهاء العنف وإيجاد طريق سياسي هو وحده الذي يمكن أن يحقق الأمن والسلام على الأمد البعيد.

لقد انخرطتُ بهمة مع القادة الإقليميين والعالميين سعيا إلى إنهاء العنف بسرعة. وأكدتُّ للرئيس بوش اليوم على أهمية التصرف فورا، وأجريتُ مشاورات قيمة مع الزعماء العرب يوم أمس واليوم، بما في ذلك مع الرئيس عباس. وما فتئنا، أنا والمبعوثين الذين أوفدتهم، نعمل على تيسير التوصل إلى توافق جديد في الآراء، وسأواصل جهودي مع الزعماء الإقليميين والعالميين، الذين يتجمع كثيرون منهم هنا في نيويورك.

وأود أن أعرب عن الامتنان للرئيس مبارك والرئيس ساركوزي على آخر مبادرة اتخذا زمامها سعيا إلى مخرج من المأزق الحالي.

كما أعتزم السفر في الأسبوع المقبل إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، والى العواصم الإقليمية. لكنني أعتقد أننا لا يمكننا أن نؤخر إنهاء العنف حتى ذلك الوقت. يجب أن ننجز ذلك الآن.

وللنجاح في ذلك يجب التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، يكون دائما وتتقيد به كل الأطراف تقيدا تاما. ويجب كفالة التدابير الإنسانية الآنية، بما في ذلك فتح المعابر أمام المساعدة الإنسانية.

وبالإضافة إلى ذلك سيكون مطلوبا آليات دولية يعتد بها لكفالة أن تؤدي الحدود مهمتها بصورة ملائمة. وهذا يجب أن يتضمن خطة لكفالة أن تعمل المعابر حسبما كان متوخى في اتفاق التنقل والوصول لعام ٢٠٠٥، ومعالجة التهريب من أي جهة كانت. ويتعين على الأطراف الثالثة أن تقدم المساعدة، سواء في الميدان أو من ناحية الدعم

الدبلوماسي، للإشراف على كل عناصر وقف إطلاق النار المختلفة وحراستها.

إن الاحتياجات الهائلة لغزة من الإغاثة الاجتماعية والتعمير يجب معالجتها. ولقد أصدر مكتب منسق الشؤون الإنسانية قائمة موحدة بالاحتياجات الإنسانية الحالية، بما في ذلك النداء الطارئ من الأونروا. وإنني أحث كل الدول الأعضاء على الاستجابة بسرعة وسخاء لهذا النداء.

إننا نحتاج بصورة عاجلة إلى تحقيق الوحدة الفلسطينية وإعادة توحيد غزة مع الضفة الغربية في إطار السلطة الفلسطينية الشرعية. ويجب أن نشهد أيضا مواصلة عاجلة للمفاوضات الرامية إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي عملنا بهمة من أجله في عام ٢٠٠٨ ولكننا لم نفلح في التوصل إليه.

إن هذا المجلس يتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويحدوني الأمل أن يتصرف المجلس بسرعة وحزم لإنهاء هذه الأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

السيد عباس (فلسطين): جئت أحمل إلى المجلس رسالة شعب جريح، شعب يعيش مأساة جديدة بفعل الدمار والقتل والحصار، الذي لا يتوقف لحظة ولا يراعي أبسط قواعد حقوق الإنسان.

إن مذبحة اليوم، في مدرسة وكالة الغوث في مخيم جباليا، دليل جديد على مدى بشاعة الجريمة التي تُرتكب ضد شعبنا. جئت أنقل إلى المجلس معاناة شعبي في غزة، حيث يسقط الأطفال صرعى أمام عيون أمهاتهم، وتهوي البيوت على رؤوس عائلات بأكملها، ويمتلئ الفضاء بصيحات الضحايا من الأبرياء، وينتشر الموت والخراب في كل حي وقرية ومخيم.

إن غزة تعيش اليوم نكبة فلسطين الجديدة، بعد مرور ما يزيد على ٦٠ سنة على نكبتنا الأولى. ولا تتوقف آلة الدمار الإسرائيلية عن التنكيل وارتكاب أبشع الفظائع التي تصل إلى مستوى الجرائم، بالرغم من الإجماع الدولي الذي لم يسبق له مثيل على المطالبة بوقف هذه المذبحة ضد مدنيين لا ذنب لهم ولا يستحقون هذا البطش الأهوج والعدوان الأعمى الذي يمارس ضدهم.

وقبل الدخول في البحث عن تفاصيل الحلول والمخارج لهذا الوضع الرهيب، الذي نجد أنفسنا فيه، فإنني أتوجه إلى هذا المجلس الكريم لكي يُقْدم على الخطوة الأولى والضرورية من أجل إنقاذ شعبنا في غزة فيصدر قرارا بالوقف الفوري والتام للعدوان الإسرائيلي وإسكات صوت المدافع، حتى يتاح المجال أمام ارتفاع صوت الحوار والحل السياسي لهذه الأزمة الكبرى، وهذه المأساة الإنسانية المريعة.

إن عدم الإسراع في الوصول إلى وقف العدوان والقتال، سوف يؤدي إلى تعميق المأساة التي عشناها طوال الأيام الماضية، وسوف يزرع في وعي شعوبنا كلها، وخاصة أجيالنا الجديدة، أن الأمل في السلام والاعتماد على الشرعية الدولية وعلى الالتزام بالقانون الدولي هو مجرد أوهام بعيدة عن التحقيق، وأن الحاضر والمستقبل مفتوحان فقط على العنف والتطرف والحروب المدمرة. إن الخيار أمامكم واضح، أعضاء هذا المجلس الكريم، فأي رسالة تريدون أن تسمعها شعوب منطقتنا، بل وشعوب العالم بأسره اليوم. رسالة تدعو إلى وقف العدوان أم رسالة تؤكد أن الأمم المتحدة سوف تتجاهل المأساة التي يمر بها شعبنا اليوم، وسوف تدفع بالتالي الشرق الأوسط إلى أتون دوامة الحقد والإرهاب والتطرف وإراقة الدماء مرة أخرى.

إن ثكالى غزة، والأمهات اللواتي يتشردن مع أطفالهن في الشوارع، وآلاف الجرحى الذين يتكدسون في المستشفيات والمدارس وبيوت العبادة المدمرة حتى امتلأت بهم، وعائلات الشهداء التي لا تجد وسيلة لدفن أبنائها تحت القصف والحرائق المشتعلة، كل هؤلاء لن يرضوا أبدا ومعهم شعوبنا العربية والإسلامية، لا بل والرأي العام العالمي بأسره، بأقل من تدخل سريع لمجلسكم من أجل وقف النار وردع المعتدين.

هذه هي الرسالة التي أحملها وأعتقد أنها يجب ألا تخضع لأي مساومة أو تسويف أو إبطاء.

إن هذه الخطوة ضرورية لإرساء أساس متين يتم البناء عليه من أجل الوصول إلى حل سياسي متكامل لهذا الصراع الدموي المدمر.

اسمحوا لي أن أقول إن ضمانة احترام أي حل نتوصل إليه، والشرط اللازم لمنع تجدد العدوان وتكرار المأساة، يتمثل في توفير حماية دولية كافية وفعالة لشعبنا كله، وذلك عبر تشكيل قوة دولية تساعد شعبنا على استعادة أمنه وسلامه، وتضمن المساهمة في إنهاء الحصار الظالم الذي فرض على قطاع غزة لزمن طويل، وتعيننا على فتح المعابر كلها وفق الاتفاقيات الدولية، وبخاصة المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل ومعبر رفح مع جمهورية مصر العربية، وتكفل أيضا تثبيت وقف شامل ودائم ومتبادل لإطلاق النار. في هذا السياق، أعرب عن تأييدي وتقديري للخطوة التي أطلقها اليوم الرئيس مبارك والرئيس ساركوزي.

يكفي شعبنا ما يعانيه من انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي التي تشمل غزة والقدس الشريف والضفة الغربية، وخاصة الاستيطان وجدران العزل، ومئات الحواجز واعتقال أكثر من ٠٠٠ ١١ أسير في السجون الإسرائيلية. يكفينا هذا كله. وأنتم على معرفة بأننا نعتمد على الشرعية الدولية ونقف في صفها، وندافع عنها لكي نواجه سياسة الاحتلال وإجراءاته، وحتى ننهي التحكم الإسرائيلي في مصيرنا ونحقق أهدافنا في الحرية والاستقلال. ولذا، فإننا الأحرص على الاستناد إلى أحكام الاتفاقات والقانون الدولي فيما يخص مسائل الحدود والمعابر، فنحن لا نريد أن يهدد أمن أحد ولا نريد أن يهدد أمننا أحد.

لا أعتقد أن مجلسكم الموقر يمكن أن يرضى في إطار الحل الذي نسعى إليه بأن يستمر الحصار الظالم الذي عانى منه شعبنا في غزة، والذي شمل كل ضرورات الحياة الطبيعية والبناء السلمي. فكيف يمكن لشعب من الشعوب أن يظل محروما من مواد الغذاء والدواء ومن الكهرباء والماء ومن مستلزمات التعمير والتنمية ومن حرية التنقل والسفر؟

إن إنهاء الحصار بالكامل ودون رجعة هو هدف لا نحيد عنه، ولا يمكن لأي ترتيبات سلام أن تتحقق وأن تستقر بدونه.

أود أن أؤكد لكم أننا عندما يتوقف العدوان ضد شعبنا، سوف نواصل بجهد لا يكل العمل من أجل التغلب على أزمتنا الفلسطينية الداخلية، وذلك باستعادة وحدتنا الوطنية وفق الأسس التي حددتها قرارات مجلس جامعة الدول العربية، والتي تشمل أساس تشكيل حكومة توافق وطني تشرف على إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة. إن الحوار، والحوار وحده، هو سبيلنا الأوحد لاستعادة الوحدة وليس أية وسيلة أخرى. وفي هذا المجال، نعبر عن تقديرنا للجهود المخلصة التي بذلتها مصر الشقيقة والرئيس محمد حسني مبارك في تشجيع حوارنا الوطني ورعايته، وهي الجهود التي أكدت قرارات مجلس جامعة الدول العربية بإجماع أعضائه على ضرورة مساندتها واستمرارها.

أريد أن أؤكد بشكل قاطع في هذا السياق بأننا لن نرضى بأية صيغة تستند إلى فرض الأمر الواقع ولتكريس

الانقسام، وبما يجعل من قطاع غزة الباسل والصامد كيانا معزولا ومنفصلا عن بقية الوطن الفلسطيني. لقد حمل قطاع غزة طوال مراحل نضالنا الوطني وفي أصعب الظروف راية الحفاظ على الهوية الوطنية لشعبنا بأسره، وكان مهد انطلاقة حركة التحرر الوطني ورفع عاليا شعلة الحرية والاستقلال. فكيف نرضى لقطاع غزة مصيرا آخر غير كونه جزءا عزيزا رافع الرأس من وطن فلسطيني موحد، ومن دولة فلسطينية واحدة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف؟

وأود هنا أن أشكركم وأشكر بلادكم الصديقة والمجتمع الدولي على رسائل السلام المخلصة التي دعت إلى وقف فوري للعدوان. كما أود بهذه المناسبة أن أشيد بالدور العظيم الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من أجل نجدة شعبنا وتأمين الحد الأدنى من مقومات الحياة له. وأناشد الجميع تقديم المساعدات الضرورية لها للنهوض بمسؤولياتها. وأعبر عن تقديرنا كذلك لدور العديد من المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية في إسعاف شعبنا الجريح ونقل الصورة الحقيقية عن نكبته الجديدة إلى العالم بأسره. وأشكر كذلك جميع الدول العربية والصديقة التي سارعت إلى تقديم العون الإنساني والطبي، متمنيا توسيع هذا الدعم للحد من آثار المأساة الهائلة التي نتعرض لها، مقدرا كل ما قامت وتقوم به مصر والأردن لإيصال هذه المساعدات.

لقد أثبتت التجارب خلال العقود الماضية أن الاعتداءات العسكرية مهما بلغ جبروتها لا يمكن أن تنتج حلا للصراع قابل للحياة والاستمرار، وأن زيادة معاناة شعبنا بواسطة القتل والتدمير لا يمكن أن تقهر إرادة هذا الشعب الذي لا ولن يرضى بأقل من الحرية والعدالة، أسوة ببقية الشعوب. وسوف نظل نتمسك بالسير على طريق السلام العادل، مصممين على استمرار المسيرة السياسية وأمناء على التزاماتنا، وعلى أسس الحل المتوازن كما حددتها مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

إننا نعرف أن هناك بعض القوى التي ترغب في تعطيل حل الدولتين، ودفن فرص السلام تحت ركام الحرب ضد غزة الصامدة. ونحن نثق في دوركم وفي تصميم مجلسكم على منع هذه الأغراض المنافية لمصالح شعوبنا من التحقق.

إن القرار الذي سوف يصدره مجلسكم بشأن وقف الحرب والعدوان ضد غزة لا بد أن يشمل التأكيد على استمرار العملية السياسية تحت إشراف دولي فعال وحقيقي لضمان قيام دولة فلسطين المستقلة على حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين من شعبنا، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣)، والإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

إن شعبي في غزة شأنه شأن أبناء الشعب الفلسطيني في كل مكان هو شعب سلام وشعب محب للسلام وهو الذي دافع في الماضي، وسوف يدافع في المستقبل، عن السلام. فامنحوه السلام الذي يستحقه اليوم، وارفعوا عنه فورا يد الإبادة والدمار. لا تسمحوا باغتيال طفل فلسطيني آخر، أو أن تبكي أم أخرى أبنائها. لا تسمحوا بذلك أبدا. أوقفوا المجزرة ضد شعبي. دعوا شعبي يعيش، دعوا شعبي يتحرر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شاليف (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تشريفه هذه الجلسة بحضوره.

ثماني سنوات: طوال ثماني سنوات ومواطنو جنوب إسرائيل يعانون صدمة الهجمات بالقذائف من غزة بشكل يومي تقريبا. وطوال ثماني سنوات، استهدف ٨٠٠٠

صاروخ وقذيفة هاون المدن والقرى الإسرائيلية. طوال ثماني سنوات لم يكن أمام سكان هذه البلدات سوى ١٥ ثانية ليهرعوا، مع أطفالهم وشيوخهم، للعثور على ساتر قبل أن تهبط الصواريخ والقذائف على منازلهم ومدارسهم. ولا تكفي فترة خمسة عشر ثانية كمهلة لأعضاء هذا المجلس كي يغادروا خلالها هذه القاعة. ولا تسمح أي دولة بهذه الهجمات على مواطنيها، ولا ينبغي لدولة أن تسمح بذلك. ولكن إسرائيل سعت بكل السبل لتجنب الصراع الحالي.

ففي ٢٠٠٥ أخرجت إسرائيل من غزة كل جندي من جنودها وكل مدني من مدنييها البالغ عددهم ٠٠٠ ٨، علاوة على بيوتهم ومدارسهم، ومعابدهم ومقابرهم. فعلنا هذا في محاولة لفتح باب أمام السلام وأمام الفلسطينيين لكي يبنوا مجتمعا مزدهرا.

ولكن نظام حماس الذي استولى بوحشية على مقاليد الأمور في غزة، فقتل العشرات من مواطنيه الفلسطينيين، ليس لديه اهتمام بالسلام والازدهار. فهو يعارض بعنف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ويرفض عملية أنابوليس التي أثنى عليها هذا المجلس في الشهر الماضي في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). وليس لدى حماس أي اهتمام بعقد سلام مع العدو. ذلك أن السلام، في نظر حماس، هو العدو. واهتمامها مقصور على إقامة نظام للاستبداد بأهل غزة والإرهاب للإسرائيليين.

وتحب حماس أن تخبر الفلسطينيين بأن الإرهاب هو الذي دفع إسرائيل إلى الانسحاب من غزة في عام ٢٠٠٥. ولكن الحقيقة واضحة لكل من يرى: فقد كان الأمل في السلام هو الذي دفعنا إلى الانسحاب من غزة، وإرهاب حماس هو الذي اضطرنا إلى العودة لدخولها. وفي نطاق جهودنا المبذولة لتجنب المواجهة، وافقنا أيضا منذ ستة أشهر على تهدئة، أو حالة من الهدوء، بوساطة مصرية. فانتهكت حماس هذا الترتيب بصفة يومية. وأطلِق ما يزيد على ٣٦٥ صاروخا وقذيفة هاون خلال هذه الفترة. واستخدمت التهدئة المزعومة طوال الوقت لتكديس إمداداتها من الأسلحة والصواريخ المهربة من خلال الأنفاق إلى داخل قطاع غزة. ومع ذلك التزمنا بضبط النفس.

غير أن حماس أعلنت من جانب واحد انتهاء التهدئة وبدأت تشن حملة جديدة من هجمات الصواريخ على مواطني إسرائيل بالأسلحة التي كانت قد هربتها إلى غزة خلال الهدوء، عندئذ لم يعد بوسعنا ضبط أنفسنا. فحماس الآن قادرة بقذائفها الجديدة الإيرانية الصنع على الوصول إلى مدينتي أشدود وبئر سبع، مخيمة بظلال إرهابها على أكثر من مليون إسرائيلي.

وقد أدان الكثيرون في هذه القاعة هجمات حماس الإرهابية، ونرحب بهذا الإقرار بالمبدأ الأساسي. ولكن الأسر في منازلها في مدينة سديروت والأطفال في مدارسهم في كيبوتس نتيف هعسرا لن تحميهم هذه الإدانات.

في مواجهة هذا الإرهاب لا خيار أمامنا. فعلينا أن ندافع عن أنفسنا، ليس من الشعب الفلسطيني، بل من الإرهابيين الذين أخذوه رهينة؛ وليس لكسب أرض أو سلطة، ولكن لبيان أن التزامنا بضبط النفس لم يكن ضعفا ولإعطاء مواطنينا الحق الأساسي في أن يعيشوا حياة طبيعية.

وفي هذه الحملة، وجهت إسرائيل ضربة كبرى للبنية التحتية لحماس. فتم تدمير العشرات من مصانعها الإرهابية وقواعدها التدريبية، واستُنفِدت مخزوناتها من الصواريخ إلى حد كبير، وعطل الكثير من الأنفاق المستخدمة في تهريب الأسلحة. ولكننا لم نسع فقط إلى تغيير الواقع لمواطنينا؛ وإنما سعينا أيضا للتمسك بالقيم التي تميزنا عن الإرهابيين.

إن حماس ترفض كل مبدأ إنساني أساسي. وبدلا من شن معركتها علنا بين متقاتلين، توجه هجماتها ضد المدنيين.

ويسمي البعض هذه الهجمات ”عشوائية“ ولكن ذلك ليس صحيحا. فهجمات حماس مقصودة للغاية، وموجهة عن عمد إلى الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وفي الأسبوع الماضي وحده، سقطت صواريخ حماس على مدرسة وروضة أطفال.

وتظهر حماس استخفافا مماثلا بأرواح الفلسطينيين. فهي تعتمد الأسلوب الإرهابي، أسلوب الجبناء، في استخدام المدنيين دروعا بينما يلوذ قادتها بالفرار من مقاتلة جنود إسرائيل ويتبجحون على نحو مثير للإشفاق متظاهرين بالشجاعة من مخابئهم. وهي تخفي قذائفها وقواعدها الإرهابية في البيوت والمستشفيات والمساجد، وكما رأينا في وقت سابق اليوم، تشن الهجمات عمدا من داخل المدارس ومنشآت الأمم المتحدة ومن حولها، مما تترتب عليه نتائج مأساوية.

إن موت أي مدني – إسرائيلياً كان أم فلسطينيا – مأساة بالنسبة لإسرائيل. وللردّ على الهجمات الإرهابية التي لا تبدي أي احترام لحياة الإنسان، سواء كان إسرائيلياً أم فلسطينيا، تتخذ إسرائيل خطوات لحماية كليهما. كما تتخذ كل تدبير ممكن للحدّ من الخسائر بين المدنيين، حتى لو عرّضت تلك التدابير حياة جنودنا وفعالية عملياتهم للخطر. لقد وزّع جيش الدفاع الإسرائيلي عشرات الآلاف من المنشورات، وأجرى الآلاف من المكالمات الهاتفية مع مدنيين فلسطينيين، يرجوهم فيها مغادرة مناطق عمليات الإرهابيين لتفادي الأذى. ولكن، ليكن الأمر واضحاً: إن عدم القدرة على التصدي للإرهابيين لمجرد أنهم يستخدمون المدنيين غطاء لهم ليس خياراً، ولا يمكن أن يكون. ولو فعلنا ذلك، فسيكون بمثابة دعوة إلى كل جماعة إرهابية في العالم للقيام بعملياتها داخل المستشفيات أو رياض الأطفال.

خلافاً لنظام حماس، التي استهدفت نقاط العبور لمنع دخول المعونة، ومنعت الفلسطينيين من استخدام سيارات الإسعاف، فإن إسرائيل تحترم مسؤولياتها الإنسانية. لقد سمحت للفلسطينيين المحتاجين إلى الرعاية الطبية بدخول إسرائيل لتلقي العلاج، وأنشأت غرفة خاصة للحالات الإنسانية للتنسيق مع منظمات المعونة العاملة في غزة. ومنذ بدء القتال، يسّرت إسرائيل دخول أكثر من ٥٤٠ شاحنة إلى غزة، تحمل أكثر من ١٠ ٠٠٠ طن من المساعدة الإنسانية. والحقيقة أن برنامج الغذاء العالمي طلب من إسرائيل قبل بضعة أيام تحديدا أن توقف إمدادات المواد الغذائية لأن المخازن امتلأت.

لقد حان الوقت لكي يُلقي المجتمع الدولي مسؤولية الحالة الإنسانية في غزة حيث تقع – أي على عاتق الإرهابيين الذين آثروا العنف على السلام. فالمسؤولية تقع على عاتق قادة حماس الذين تخلّوا، من مخابئهم وفنادقهم الفخمة في دمشق، عن سكان غزة، واختاروا تعريضهم للخطر واستغلالهم بدلا من حمايتهم.

إن هذا الصراع صدام أساسي بين رأيين عالميين. بين المعتدلين والمتشددين، بين أولئك الذين يسعون إلى حفظ الحياة والإنسانية، وأولئك الذين يمجّدون الموت والتدمير. ومثلما تفاخر المتحدّث باسم حماس، فتحي حمد، بالإعلان من تلفزيون الأقصى:

> ”إن الفلسطينيين شكلوا درعاً بشريا من النساء والأطفال والمسنّين والمقاتلين الجهاديين، وكأنهم يقولون للعدو الصهيوني: إننا نحب الموت كما تحب أنت الحياة“.

لهذا السبب، ليس هناك – ولا يمكن أن يكون هناك – وجه للمقارنة بين إسرائيل وإرهابيي حماس الذين نواجههم. ليس هناك مقارنة بين دولة تزوّد منازل المدنيين

بملاجـئ تقـيهم مـن القنابـل، ونظـام إرهـابي يمـلأ منـازلهم بالقذائف. ليس هناك مقارنة بين قادة عسكريين يكافحون يومياً لضمان تنفيذ عملياهم وفقاً لمتطلبات القانون الإنساني الدولي، والإرهابيين الذين يستخفون بهذا القانون باحتجاز العريف جلعاد شاليط أسيراً، دون السماح حتى للجنة الصليب الأحمر الدولية برؤيته - طوال ٩٣٠ يوماً. ليس هناك مقارنة بين دولة تستخدم القوة في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، ومنظمة إرهابية يشكل لجوؤها إلى العنف، بحدّ ذاته، خروجاً على القانون.

لا شك في أنه سيجري اليوم الكثير من النقاش بشأن مصداقية المجلس والحاجة إلى قرار. لكن مصداقية هذا المجلس لا تُقاس بورقة يصدرها، وإنما بالقيم التي يجسدها. فهل تتعزز مصداقية المجلس حين يدعو إلى وقف إطلاق النار الذي يساوي عمليا بين جماعة إرهابية ودولة تدافع عن نفسها ضد تلك الجماعة؟ هل يوجد بيننا من يعتقد حقاً أن حماس ستحترم كلام هذا المجلس؟

إن المسألة ليست ”وقف إطلاق نار“ مع الإرهاب أو وقفاً متبادلاً للأعمال القتالية. إنها مسألة ضمان نهاية للإرهاب من غزة ونهاية تهريب السلاح إلى غزة، بحيث لا تبقى هناك حاجة بعد الآن إلى عمليات دفاعية إسرائيلية.

إن هذا الصراع لن ينتهي حين نسترضي الإرهاب أو نتغاضى عنه، وإنما حين يقف المجتمع الدولي ضده مصمماً وموحّداً. وأي شيء أقل من ذلك سيشجع حماس، ويطيل أمد هذه الجولة من الصراع، ويعجّل بالجولة التالية. أي شيء أقل من ذلك سيكافئ إيران - أجبن الجبناء التي تختبئ خلف الإرهابيين الذين يستترون خلف المدنيين، وسيشجع جهودها في أرجاء العالم لاستخدام حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية لخوض حروبها بثمن زهيد. أي شيء أقل من ذلك سيكون انتكاسة كبرى لآمال الفلسطينيين في السلام والازدهار. وما دامت حماس تحكم غزة، وترفض مبادئ المجموعة الرباعية، وتسعى إلى تدمير إسرائيل، لا يمكن أن تكون غزة جزءاً من دولة فلسطينية أبدا.

هناك كثيرون في هذا المجلس يتكلمون لصالح السلام. ولكن هذا لا يكفي لدعم السلام؛ لا بدّ لنا من التصدي لأولئك الذين يعملون لتدميره. لذا، فإن العملية العسكرية الراهنة ليست عقبة أمام السلام؛ إنها شرط مسبق له.

إننا، شعب إسرائيل، أصغينا إلى المجتمع الدولي حين طلبتم منا الانسحاب من غزة، ووعدنا بأن ذلك سيعطينا المصداقية للردّ بقوة إذا تحولت غزة إلى منصة لإطلاق الإرهاب. كما أصغينا حين وعدتمونا بأن التصرف مع ضبط النفس أثناء فترة التهدئة سيعطينا المصداقية للقتال إذا استؤنفت الهجمات الصاروخية. لقد حان الوقت الآن لكي تفوا بتلك الوعود. ففي الصدام بين الحياة والموت، بين بناء المجتمعات وتدميرها، اختارت حماس جانبها. ولم يعد أمام المجتمع الدولي سوى أن يختار جانبه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن معالي الرايت أونرابل، ديفيد ميليباند، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى أخذ الكلمة.

السيد ميليباند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لا يمكن أن يكون هناك تناقض أكبر من التناقض بين النظام اليومي من الدبلوماسية الهادئة في الأمم المتحدة والوقائع اليومية للموت والدمار في غزة، ولكنهما مترابطان. والمملكة المتحدة تعتقد أن الأزمة - وأنا أستخدم هذه الكلمة عن قصد - في غزة إدانة لفشلنا الجماعي كلنا، على امتداد فترة طويلة، في تحقيق حل الدولتين، الذي يشكل

الأمل الوحيد للأمن والعدالة للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

إن الخطابين اللذين استمعنا إليهما للتوّ من الرئيس عباس والسفيرة شاليف يحددان التحدي الماثل أمام هذا المجلس. فكلاهما مؤثران للغاية، وهما نابعان من القلب والوجدان. وأعتقد أننا، في هذه المناقشة، لا يمكن أن نكتفي بتكرار مواقفنا الوطنية؛ بل علينا مسؤولية أكبر في دعم جميع الجهود لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار، وشق طريق العودة إلى الرؤية المشتركة التي رسمها قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) قبل ثلاثة أسابيع تحديدا.

وإذ نجتمع الآن، هناك أرواح تتعرض للخطر، ومبادرات جديدة تُطلق، ولا سيما من الرئيس مبارك والرئيس ساركوزي، لتصميم عمل جديد من أجل وقف لإطلاق النار يُشرك إسرائيل، ويستجيب لشواغلها الأمنية. والمملكة المتحدة تدعم هذه المبادرات. ونحن في هذا المجلس نحتاج الآن إلى استخدام مناقشاتنا خلال الساعات الأربع والعشرين المقبلة لكي نكون واضحين في مبادئنا وعمليين في استنتاجاتنا لإنفاذ تلك الجهود.

لقد كانت التهدئة التي استمرت خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في الحقيقة أقل من ذلك. فقد أُطلقت الصواريخ على إسرائيل، وقُتل فلسطينيون في أعمال عسكرية إسرائيلية، وعانى سكان غزة من الحرمان أكثر وأكثر. ومع ذلك، كان انتهاء التهدئة هو الذي أشعل بشكل مباشر فتيل العمل العسكري الإسرائيلي. فلقد رفضت حماس تمديد التهدئة وأطلقت ما يقرب من ٣٠٠ صاروخ في الفترة ما بين ١٩ و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولا تشكل تلك الصواريخ مجرد خطر واستفزاز، بالرغم من أنها هي كذلك بالفعل، ولكنها تبرهن على أن خيار حماس هو أن لا تستهدف الشعب الإسرائيلي فحسب، بل أن تستهدف أيضا المفاوضات الهشة من أجل السلام، التي راعتها الولايات المتحدة طوال العام الماضي.

ومع ذلك، فإن الأثر الفوري المترتب على العمل العسكري الإسرائيلي طوال الأيام العشرة الماضية واضح أيضا، وهو سقوط ٦٠٠ قتيل، معظمهم من المدنيين والأطفال – وأهوال الحرب التي تراكمت طوال أشهر من الحرمان. وتمثل الأنباء المؤكدة التي وردت منذ ساعات قليلة عن قتل ٣٠ مدنيا اليوم في مدرسة تابعة للأمم المتحدة في غزة تذكيرا مؤلما بالحاجة الملحة إلى اضطلاعنا بمسؤولياتنا.

وفي وقت سابق من اليوم، وصف مبعوث المجموعة الرباعية الحالة في غزة بالجحيم. فالنقص في الغذاء والوقود والدواء، طبقا لتقاريرنا، هو نقص حاد. ودرجة المعاناة هائلة. والحاجة إلى الإمدادات الإنسانية ملحة. وفي هذا السياق، يجدر بنا أن نحيي روح القيادة، ليس من الأمين العام فحسب، بل أيضا من العاملين الشجعان التابعين للأمم المتحدة الذين يحاولون تخفيف حدة المعاناة في غزة.

وتؤيد المملكة المتحدة بقوة بيان مجلس الأمن الصادر في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر والذي يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف. وأكرر اليوم الدعوة التي وجهها رئيس وزرائنا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. ولكن كان لزاما علينا أن نأتي إلى الأمم المتحدة ليس لمجرد الإدلاء بالتصريحات، ولكن للبحث عن أرضية مشتركة وعن هدف مشترك، ولذلك يجب أن نركز على جوهر واستمرارية وقف إطلاق النار، وكذلك على توقيته.

ويحق لإسرائيل أن تقول إن تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى داخل غزة يشكل تهديدا لمواطنيها ويجب كبحه. ونحن نقول إنه من الضروري أن ندعم بلدان المنطقة في وضع الأدوات اللازمة للتصدي لتهريب الأسلحة من البر والبحر. وستكون هذه مهمة معقدة وصعبة، ولكنها أساسية.

وفي الوقت نفسه، يحق للسلطة الفلسطينية أن تقول إنها أبرمت اتفاقا في عام ٢٠٠٥ بشأن فتح المعابر أمام مرور الأفراد والبضائع والمعونات إلى داخل غزة. ونحن نقول إنه يجب فتح تلك المعابر وإعادة فرض سلطة السلطة الفلسطينية على تلك المعابر. وسيساعد هذا سكان غزة. كما أنه سيحد من تجارة التهريب.

إن استمرارية وقف إطلاق النار تعتمد على شيء آخر. والرئيس عباس مدافع قوي ومثابر عن مصالح جميع الفلسطينيين، سواء الذين يعيشون في غزة أو في الضفة الغربية. وتشكل وحدة فلسطين أمرا أساسيا لأي رؤية لائقة للمستقبل. كما أنها شرط أساسي لأي سياسات ديمقراطية تعبر عن الرضا الشعبي وتوجد فيها سلطة شرعية واحدة ويكون فيها لكل فلسطيني صوت في العملية الوحيدة التي يُعتد بها، ألا وهي عملية السلام.

إن الاختبار الذي يواجهنا خلال الأربع وعشرين ساعة القادمة هو بسيط، فهل سنساعد على إنهاء الصراع الحالي وتمهيد الطريق من جديد أمام رؤية المجلس التي حددها قبل ثلاثة أسابيع؟ يجب أن تتمثل نقطة بدايتنا في أهداف الوقف الفوري لإطلاق النار، ووضع حد لتهريب الأسلحة، وفتح المعابر. ولكننا نتحمل أيضا مسؤولية العمل على بقاء رؤية لشرق أوسط يسوده السلام، يتمتع فيها الفلسطينيون بكرامة العيش في دولتهم، ويحظى فيها الإسرائيليون بالاعتراف والأمن من جيرانهم. تلك هي مسؤولية المجلس، وتلك هي مهمتنا اليوم، وتلك هي المسؤوليات والمهام التي تريد المملكة المتحدة أن تساعد على حلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد علي باباجان، وزير خارجية تركيا.

السيد باباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي الجلسة الرسمية الأولى لمجلس الأمن التي تحضرها تركيا بوصفها عضوا غير دائم. وأود أن أشيد بالرئاسة الفرنسية.

وأود أن أرحب بالرئيس محمود عباس ووزراء وفد الجامعة العربية، الذين يتواجدون هنا من أجل إحاطتنا علما بالوضع الحالي في غزة.

إننا نواجه وضعا مأساويا. اليوم هو اليوم الحادي عشر على بدء الهجمات على غزة واليوم الرابع على شن الهجوم البري. وبينما تستمر القوات الإسرائيلية في شن عملياتها في غزة، يزداد تفاقم الأزمة من حيث نطاقها والأثر المترتب عليها، ويستمر المدنيون في تحمل القسط الأكبر من المعاناة. وتذهب بنا كل خطوة في التصعيد بعيدا عن السلام.

وفي الواقع، فإن الوضع في غزة خطير جدا. وفي هذا الصدد، نأسف بشدة على وقوع خسائر في الأرواح بين المدنيين. ومن المؤسف بشدة أن يصبح المدنيون ضحايا. فاليوم فقط، على سبيل المثال، استُهدفت مدرسة تديرها الأمم المتحدة في مخيم للاجئين الفلسطينيين في غزة بصواريخ إسرائيلية، مما أدى إلى قتل ما يزيد على ٤٠ فردا كانوا يستخدمون المدرسة كملجأ. كما يواجه سكان غزة نقصا شديدا في جميع الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والإمدادات الطبية. وقد أصيبت الهياكل الأساسية كلها تقريبا بأضرار. وفقد الآلاف من الناس منازلهم. وباختصار، فإن ما نواجهه في غزة مأساة إنسانية. وتشكل العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة استخداما غير متناسب ومفرطا للقوة، ولهذا يجب وقفها فورا.

إن هذه التدابير العقابية، التي تضر برفاهية السكان بأسرهم، لا تخدم أي شيء سوى إثارة المزيد من الكراهية. وينبغي ألا ننسى أن الفلسطينيين، الذين يجري اليوم قصفهم بالقنابل ومهاجمتهم، هم جيران إسرائيل إلى الأبد. وبالمثل،

من المستحيل فهم عملية إغلاق المعابر أمام المساعدات الإنسانية لمدة أسابيع وشهور، مما يترك أهالي غزة فريسة للعزلة التامة والحرمان.

وبالنظر إلى كل هذه الحقائق، لا نستطيع أن نسمح باستمرار هذا الوضع أكثر من ذلك. لا يمكن أن يقف المجتمع الدولي ومجلس الأمن وأيديهم مكتوفة بينما يفقد المدنيون الأبرياء أرواحهم. يجب أن نحاول أن نوقف فورا المأساة المستمرة التي تجري في المنطقة، وإلا سيكون من المستحيل تحمل المسؤولية التي تترتب على التقاعس واللامبالاة.

علاوة على ذلك، قد تكون للمأساة في غزة عواقب سلبية وخيمة على المنطقة بأكملها. فقد تلقت بالفعل الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار والتوصل إلى سلام دائم صفعة شديدة. ومع أخذ كل هذا بعين الاعتبار، مع إدراك العواقب الوخيمة التي قد نواجهها، فإننا نحث كل الأطراف على الالتزام بضبط النفس واتباع أسلوب مسؤول. فليس هناك ما يعود على أي طرف بالنفع من جراء هذا السيناريو الخطير.

ومن خلال هذا النهج، تواصل تركيا بذل جهودها الدبلوماسية النشطة، محاولة المساهمة في إيجاد مسار عمل يساعد على تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، قام رئيس وزرائنا بزيارة مصر والأردن وسوريا والمملكة العربية السعودية لمقابلة نظرائه، بمن فيهم الرئيس محمود عباس. كما استضفنا يوم السبت الماضي الاجتماع الوزاري الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى أساس هذه الزيارات واتصالاتنا المكثفة مع جميع الأطراف الأخرى المعنية، نعتقد أنه يجب في هذه المرحلة إعطاء الأولوية لضمان الوقف الفوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية والوقف التام للأعمال العدائية، والاتفاق على وقف مستدام لإطلاق النار، وفتح المعابر الحدودية المؤدية إلى غزة من أجل إنهاء عمليات الحصار.

وبالتوازي مع هذا، ينبغي أيضا أن نعمل كل ما في وسعنا لتلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية الملحة لسكان غزة. ويُعد هذا أمرا ملحا بنفس الدرجة، حيث يواجه السكان في غزة نقصا خطيرا في الغذاء والوقود والإمدادات الطبية. وتركيا، من جانبها، قد قامت بالفعل بمضاعفة جهودها في ذلك الاتجاه، ولكن هناك المزيد مما ينبغي عمله. يجب أن تتعاون إسرائيل للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عائق وإعادة فتح جميع المعابر الحدودية.

وبالإضافة إلى هاتين الخطوتين الأكثر إلحاحا، فإن تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين له أيضا أهمية بالغة في مسار العمل هذا. فبدون هذه الوحدة، سيكون من الصعب جدا على الفلسطينيين أن يحققوا هدفهم المتمثل في تأمين مستقبل مستقل وسلمي ومزدهر.

وفي نهاية المطاف، تنبغي عودة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات وتشجيعهم على العمل نحو إحلال سلام دائم على أساس المبادئ التي وضعتها المجموعة الرباعية ومؤتمر أنابوليس ومبادرة السلام العربية. وخلاصة القول إنه لا يمكننا تحقيق هدفنا النهائي المتمثل في إحلال السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال الحوار المجدي والفعال.

ونعتقد أن هذه هي عناصر العمل التي يتعين تفعيلها على جناح السرعة لوقف الأعمال القتالية وعودة الحياة الطبيعية. وفي إطار العمل هذا بوسعنا، وربما ينبغي لنا أيضا، أن ننظر في وزع بعثة مراقبة دولية في المنطقة. وفي ضوء وجهات نظر أطراف النزاع التي تم التعبير عنها علانية، نفهم أن مقبولية وقف إطلاق النار وقابليته للاستمرار والانتهاء المستدام للحصار، كلها تتوقف على التزام دولي يكفل ذلك.

يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف وأن يقوم بذلك بسرعة شديدة. إذ أن مخاطر عدم التحرك شديدة وتتعاظم كل يوم. وتركيا من جانبها سوف تواصل مساعيها للمساعدة على استعادة الهدوء في المنطقة لتمهيد الطريق أمام كل الجهود الرامية إلى إحلال السلام الدائم والشامل. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يقوم بالدور الواجب عليه في هذا الصدد وأن يرتقي إلى مستوى مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وذلك بالمساعدة على إنهاء هذه الأزمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، معالي السيدة كونداليزا رايس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس عباس على حضوره هنا، كذلك أشكر الوزراء من جامعة الدول العربية الذين انضموا إلينا.

إن الولايات المتحدة بطبيعة الحال تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في غزة والتي من الواضح أنها آخذة في التدهور، وما برحنا نعمل على مدار الساعة لإنهاء العنف هناك ووقف الهجمات المستمرة على إسرائيل، وقرار حماس بعدم احترام فترة التهدئة السابقة يبين لنا أنه عندما ينتهي هذا لا بد لنا من وضع ترتيبات جديدة وعدم العودة إلى الوضع الذي كان قائما. ومن الحتمي أن أي وقف لإطلاق النار يجب أن يكون مستمرا ومستداما وأن يكفل سلامة وأمن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

ومن الواضح أن الحالة التي سبقت الأحداث الجارية في غزة لم تكن مستدامة. فقد عاش مئات الآلاف من الإسرائيليين تحت التهديد اليومي للهجمات الصاروخية. ومن الواضح أنه ما من بلد – من بلداننا – مستعد أن يتحمل هذه الظروف. وعلاوة على ذلك، يشهد شعب غزة تزايدا في عدم الأمن وانعدام القانون وتزايدا في تردي الأحوال المعيشية لديه نتيجة أفعال حماس التي بدأت في انقلاب غير شرعي على السلطة الفلسطينية في غزة. وأي وقف لإطلاق النار يعيد تلك الظروف غير مقبول ولن تكون له ديمومة.

علينا التوصل بسرعة إلى وقف لإطلاق النار قادر على الدوام ويحقق أمنا حقيقيا. وسيكون ذلك إيذانا بفترة من الهدوء الحقيقي تشمل إنهاء للصواريخ وقذائف الهاون وغير ذلك من الهجمات على الإسرائيليين وتمكّن من وقف الهجوم العسكري الإسرائيلي. ولا بد لذلك أيضا من أن يشمل إنهاء التهريب إلى غزة وإعادة فتح المعابر ليتسنى للفلسطينيين الاستفادة من السلع الإنسانية والإمدادات الأساسية. واتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن حرية الحركة وإمكانية الوصول يوفر أساسا لإعادة فتح تلك المعابر. ولا بد لنا من أن نجد طريقة بموافقة الحكومات المتماثلة في التفكير وبتعاونها الكامل لمنع دخول أي أسلحة أو متفجرات إلى غزة وتجب الحيلولة دون إعادة فتح نظم الأنفاق الذي مكّن من إعادة تسليح حماس.

ويجب أن يتمثل هدفنا في استقرار الحياة وعودتها إلى طبيعتها في غزة. وهذا سيتطلب حلا مبدئيا للتحديات السياسية في غزة تعيد في نهاية المطاف بسط نفوذ السلطة الفلسطينية الشرعية عليها وتيسّر إعادة الوضع الطبيعي لجميع المعابر. وبيان جامعة الدولة العربية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر سوف يخدم بوصفه مرشدا هاما في هذه الجهود، والجهود التي تتصدرها مصر.

إن المجتمع الدولي ينبغي له أن يتخذ مبادرة إعادة إعمار مكثفة، وربما من خلال مؤتمر المانحين الذي يكمل جهود السلطة الفلسطينية لأن السلطة الفلسطينية تكرس فعلا

٥٨ في المائة من ميزانيتها لغزة. ويجب أن يكون هناك مسعى لإعادة إعمار غزة.

إن الولايات المتحدة إذ تسعى جاهدة إلى وقف إطلاق النار، لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعانون. وأود أن أؤكد للمجلس أننا نفهم إلحاحية إنهاء القتال ونعمل على مدار الساعة لتحقيقه. وفي ذلك الصدد، سرنا بيان رئيس مصر ونشيد به ونود أن نتابع تلك المبادرة. بيد أننا نشعر بقلق شديد إزاء الحالة الإنسانية في غزة. ولدي تقارير مفصلة وردت من الشركاء الأمريكيين على أرض الواقع عن الظروف العصيبة في غزة. وقد ناقشتها بالتفصيل مع رئيس الوزراء أولمرت ووزيرة الخارجية ليفني. وأعلمني رئيس الوزراء أنه اعتبارا من يوم غد سوف تفتح إسرائيل ممرا إنسانيا ليتسنى توفير بعض الغوث إلى شعب غزة. وتلك مسألة سنتابعها ولكننا سوف نساعدكم أيضا يا سيادة الأمين العام في متابعة ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، لأن المشكلة كما أفهمها أنه حتى لو وصلت السلع إلى غزة، من غير الممكن توزيعها على الناس هناك. وسوف تعمل الولايات المتحدة بهمة للتخفيف من حدة الظروف. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة التي قدمت بالفعل ٨٥ مليون دولار للعمل الإنساني في غزة في العام الماضي سوف تقدم المزيد من المساعدة الطارئة إذا اقتضى الأمر ذلك.

إننا بحاجة جدا إلى إيجاد حل لهذه المشكلة في الأجل القريب. ولكن حاليا لا بد من إيجاد حل لا يمكّن حماس من استخدام غزة كقاعدة إطلاق ضد المدن الإسرائيلية. ولا بد من إيجاد حل لا يمكّن من إعادة تسليح حماس، ولا بد من إيجاد سبيل لفتح المعابر ليتسنى للفلسطينيين في غزة أن يعيشوا حياة طبيعية.

قبل ثلاثة أسابيع فقط جلسنا في هذه القاعة للتصويت على مشروع القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ووصف القرار المبادئ اللازمة لرسم مستقبل للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. ولاحظ القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) أن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا على أساس الالتزام الدائم بالاعتراف المتبادل والتحرر من العنف والتحريض والإرهاب وحل الدولتين والبناء على الاتفاقات والالتزامات السابقة.

أعتقد أن أعضاء المجلس يعرفون أن الرئيس بوش وأنا شخصيا ما برحنا مكرسين جدا لهذا الهدف. وسنظل مكرسين لهذا الهدف، والولايات المتحدة الأمريكية ستظل مكرسة لذلك الهدف، لأنه طال الوقت على الفلسطينيين الذين يستحقون العيش في دولتهم وينبغي لهم الحصول على تلك الدولة وعلى الإسرائيليين الذين سوف يعيشون في سلم وأمن عندما يكون لديهم جار مسالم وسيتوفر لهم الأمن والسلم.

إنني لا أقصد بأي شكل كان التقليل من المخاطر والإلحاحية والتحديات القائمة في هذه اللحظة في غزة. فهذه أزمة يتوجب علينا حلها، وأن نحلها على جناح السرعة. ولكن لا بد لنا أيضا من أن نظل مركّزين على تهيئة الظروف التي تفضي في نهاية المطاف إلى سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في الجماهيرية العربية الليبية، السيد عبد الرحمن محمد شلقم.

السيد شلقم (الجماهيرية العربية الليبية): منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بدأ الإسرائيليون عدوانا مدمرا بمختلف الأسلحة وأكثرها فتكا على شعب أعزل، بعد أن طبّقوا عليه حصارا وجوعوه وعملوا على حرمانه

حتى من الدواء والماء في ظل صمت غريب من هذا المجلس. ويدّعي الإسرائيليون أنهم قاموا بما قاموا به ردا على ما سموه صواريخ تطلق من القطاع، وهو ما يمثل – حسب قولهم – خرقا للهدنة التي تم التوصل إليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. لا بد من التوقف عند هذا الادعاء، وتوضيح الحقيقة.

تعرفون أن قطاع غزة يخضع للحصار منذ منتصف سنة ٢٠٠٧. وقد تم التوصل إلى هدنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قطاع غزة في شهر حزيران/يونيه الماضي برعاية مصرية، تعهد فيها الطرفان بوقف كل أشكال العنف المتبادل، كما تعهد بموجبها الجانب الإسرائيلي بفك الحصار وفتح المعابر، والعودة بالوضع إلى ما كان عليه قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

إن الهدنة معاهدة تهدف إلى وقف الأعمال العدائية أو القتال لفترة متفق عليها. وقد التزم الفلسطينيون بالهدنة وعملوا على إنجاحها بكل الوسائل، باعتبارها محطة تمهد لحل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية دون أن تختزلها.

منذ الأيام الأولى أفصح الإسرائيليون، على لسان رئيس وزرائهم، عن موقف سلبي من الهدنة، واتجهوا بقوة نحو التصعيد والعدوان على حساب التهدئة والسلام الدائم. وتكاد إسرائيل ألا تعتبر نفسها طرفا في الهدنة وتعددت وتكررت خروقاتها لها. فقد خرقت الهدنة أكثر من ١٩٥ مرة بدون مبرر؛ وقتلت أكثر من ٢٥ شهيدا، و لم تلتزم بفك الحصار وفتح المعابر إلا جزئيا.

في يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، توغل الجيش الإسرائيلي في شرق غزة دون أي استفزاز من قبل الفلسطينيين، قتلت خلاله القوات الإسرائيلية ستة من الفلسطينيين في خرق آخر خطير للهدنة. كان من الطبيعي أن يكون هناك رد فعل كي لا تكون الهدنة مجرد التزامات فلسطينية بلا مقابل، ومع ذلك، ومنذ ذلك التاريخ، لم يقم الفلسطينيون بأي إطلاق نار، وهم من يحق لهم ذلك كشعب محتل، إلا ردا على اعتداء إسرائيلي.

ومنذ يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، طبق الإسرائيليون أمام سمع العالم وبصره حصارا كاملا على قطاع غزة برا وبحرا وجوا، اعتبرته الأمم المتحدة انتهاكا واضحا للقانون الدولي. وشمل الحصار حتى المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، فقد منعت حتى شاحنات أونروا من الدخول إلى القطاع، وهو ما اضطر الوكالة إلى تعليق توزيع المواد الغذائية الأساسية على مستحقيها؛ والكل يعرف أن أكثر من نصف سكان غزة يعيشون على هذه المساعدات. ومعنى وقفها هو تجويعهم. وقد استعرض وفد بلادي أمامكم في اجتماع يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ نتائج هذا الحصار، وهي شلل كامل في النشاط الاقتصادي، توقفت معه حتى المطاحن والمخابز عن العمل وأصبح ٨٠ في المائة من الأسر الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر. وانهيار كامل في خدمات المياه والصرف الصحي. فقد تعذر انتظام تشغيل محطات ضخ مياه الشرب – حتى أن أغلب سكان غزة لا يحصلون على المياه إلا مرة واحدة في الأسبوع – ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، حتى تكونت في الشوارع والأحياء بحيرات من مياه المجاري. أيضا نفاد شبه تام للأدوية، وكلكم سمعتم التصريحات الصادرة عن إحدى منظمات الأمم المتحدة بأن ١٥٠ دواء أساسيا لم يعد لها وجود في غزة. وقد توفي حتى الآن الكثيرون نتيجة عدم توفر الدواء ومنعهم من العلاج خارج القطاع. وأيضا توقف شبه كامل لمحطة الكهرباء التي تزود القطاع بأكثر من ٥٠ في المائة من احتياجاته. أيضا، تعثر عمل المصارف وهي تكاد تنهار تماما – كما حذر من ذلك البنك الدولي – نتيجة عدم سماح الإسرائيليين بإدخال العملة إلى القطاع. قائمة طويلة، أيها السادة، ومعروفة.

وتم كل ذلك بعلم هذا المجلس. وبالرغم من كل التحذيرات الصادرة عن ممثلي وكالات الأمم المتحدة، إلا أن المجلس لم يحرك ساكنا.

إن جذور المشكلة والسبب الأساسي هو الاحتلال، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني، والممارسات الإسرائيلية غير الأخلاقية وغير القانونية.

السلطات الإسرائيلية سلطات احتلال واجباتها واضحة بموجب القانون الدولي، وبالتحديد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ألم تدرج هذه الاتفاقية ضمن واجبات سلطات الاحتلال: تأمين الأمن وتزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات والخدمات الطبية وتسهيل عمليات الإغاثة؟ ودأبت السلطات الإسرائيلية على انتهاك مجمل هذه الالتزامات، وفرضت العقوبات الجماعية وقامت بكل ما يدرج ضمن جرائم خطيرة بإجماع الأسرة الدولية: جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. مع ذلك لم يحرك هذا المجلس ساكنا.

عدم تحرك هذا المجلس شجع سلطات الاحتلال على أن تقوم بما تقوم به منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. غارات جوية مكثفة بآخر ما زُودت به من أسلحة متطورة لا يمكن أن تصنف بأقل من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وما زالت السلطات الإسرائيلية – على لسان وزير دفاعها ومسؤولين آخرين – تؤكد بأن هذه الجرائم ليست سوى البداية؛ وأنها مستمرة في توسيع عدوانها؛ وأنها مستمرة في حصارها؛ وأنها مستمرة في تجويعها للفلسطينيين؛ بل إنها رفضت دعوات إنسانية دولية لهدنة لمدة ٢٤ ساعة هدفها مجرد السماح بوصول المساعدات إلى قطاع غزة.

ثم كان التصعيد الخطيرة المتمثل في الهجوم البري ابتداء من يوم السبت ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الذي نتج عنه ما حذرنا منه، زيادة كبيرة متواصلة ومتسارعة في أعداد القتلى والجرحى، وتوسع في التدمير طال حتى مدارس أونروا، رغم أن السيدة كارين أبو زيد، المفوضة العامة للوكالة، أكدت في موتمر صحفي عقدته في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر أن المقاومة الفلسطينية لا تقوم باستعمال مؤسسات أونروا أو مدارسها كدروع بشرية.

وبالرغم من انعقاد المجلس بشكل سريع يوم ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلا أنه عجز عن اتخاذ موقف، حتى في شكل بيان صحفي.

إن الإسرائيليين يبرهنون مرة أخرى على أنهم ليسوا معنيين بالسلام، وإنما هم معنيون بالاستيلاء على الأرض، ومعنيون بممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم بكافة الوسائل، بما فيها التجويع والاعتقال والتقتيل. إن ما قام به الإسرائيليون يندرج في منهج ثابت وهدفه واضح ووسائله واضحة. إن ما يواصل الإسرائيليون ارتكابه، هو الأعنف في تاريخ احتلال فلسطين، وهو الرد الإسرائيلي على قراركم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) الذي اتخذتموه في السادس عشر من الشهر الماضي متجاهلين كل الممارسات الإسرائيلية على الأرض.

لقد ماطل هذا المجلس في اتخاذ قرار يضع حدا للعدوان ويوقف الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون بآلة حربية غاشمة في حق شعب أعزل، بعد أن مارسوا عليه الحصار والتجويع؛ وحرموه من أبسط حقوقه؛ واستخفوا بالقانون الدولي، وانتهكوا واجباتهم كسلطة احتلال. إن المجلس يكرر اليوم بالضبط ما قام به سنة ٢٠٠٦ عندما أطلق للإسرائيليين العنان ليتوسعوا في قتل المدنيين اللبنانيين، ويدمروا البنية الأساسية للبنان من أجل تحقيق مقاصد للبعض.

إن استمرار المجزرة التي يرتكبها الإسرائيليون في غزة، والتي أدت حتى اليوم إلى مقتل حوالي ٦٠٠ فلسطيني، أكثر

من ربعهم رضع وأطفال ونساء، وأكثر من ٨٠ في المائة منهم من المدنيين، وجرح أكثر من ٨٠٠ ٢، ٢٠ في المائة منهم في حالة الخطر الشديد، وألحقت دمارا واسعا في المساكن والمساجد والمباني التعليمية والمقار الرسمية، وتدهور غير مسبوق في الوضع الإنساني، هو جريمة بكل المعايير تُرتكب بتواطؤ وتشجيع من البعض.

هذا اليوم قتل العشرات في مدرسة، وليس في ملجأ محصن. ليس على هذا المجلس أن يوقف العدوان فقط، وإنما عليه أن يحرص على ألا يفلت من العقاب المجرمون، الذين ارتكبوا هذه الفظائع في حق شعب أعزل تحت الاحتلال.

لقد قام وفد بلادي بتقديم مشروع قرار إلى هذا المجلس، أدخلت عليه لاحقا تعديلات من بعض الأطراف تأخذ في الاعتبار شواغل بعض الأعضاء. ونأمل أن يسرع المجلس ويتبنى هذا القرار. إن أي دقيقة تمر تعني مزيدا من المعاناة، مزيدا من القتل، مزيدا من الدمار، ومزيدا من الحقد والكراهية. إن المزيد من التأخير في تبني قرار واضح سيرسل رسالة خاطئة إلى المعتدي، تدفعه إلى التمادي في جريمته.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مايكل سبينديليغير، الوزير الفيدرالي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا.

السيد سبينديليغير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنها المرة الأولى التي تشارك فيها النمسا في جلسة رسمية للمجلس بوصفها أحد الأعضاء الجدد غير الدائمين، أود أن أبدأ بالقول بأنه يشرف بلدي أن يخدم بصفته هذه مصالح السلام والأمن الدوليين. خلال السنتين المقبلتين، ستسعى النمسا للقيام بهذه المسؤولية المهمة لصالح عضوية الأمم المتحدة كافة.

أود أن أشكر السيد كوشنير، وزير الخارجية، لاتخاذه هذه المبادرة في وقت مناسب جدا. تستطيعون، يا سيدي، الركون إلى دعم النمسا الكامل وتعاونها الفعال في جميع جهودكم لإنهاء إراقة الدماء في غزة وجنوب إسرائيل.

إننا نقدر عظيم التقدير وجود الأمين العام. لقد أحاطت النمسا علما بندائه لمجلس الأمن وبنيته السفر قريبا إلى المنطقة. ونؤيده تأييدا كاملا.

تتجلى أهمية جلسة اليوم أيضا في وجود العديد من وزراء الخارجية حول الطاولة وفي القاعة. وبشكل أدق، أود أن أشير إلى وجود الرئيس محمود عباس، الذي اضطُر للمغادرة للتو. لقد استمعت بعناية شديدة إلى خطابه، كما استمعت إلى خطاب سفيرة إسرائيل.

حافظت النمسا لعدة سنوات على علاقات وثيقة وودية مع جميع بلدان الشرق الأوسط. ولذا، فإننا قلقون جدا بشأن ازدياد التدهور الخطير للحالة في غزة وحولها.

تأسف النمسا بعمق لأن النداءات التي أطلقها مجلس الأمن والمجموعة الرباعية للشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي وغيرهما لإنهاء العنف لم تلق آذانا صاغية. كما نأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من الموافقة رسميا على توجيه نداء لوقف العنف بشكل فوري ودائم ويُحترم بالكامل خلال جلسته الطارئة التي عقدت يوم السبت.

في هذه الأثناء، عزز الاتحاد الأوروبي وفرنسا، بالإضافة إلى أعضاء آخرين في المجلس، جهودهم للمساعدة على حل الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، تواصلت الاعتداءات حتى هذه اللحظة بلا هوادة، مع تزايد كبير في عدد الضحايا المدنيين.

لقد أدانت النمسا مرارا وتكرارا الهجمات الصاروخية لحماس من غزة على إسرائيل. ونحن نحترم حق

إسرائيل في الحفاظ على أمن مواطنيها، ولكننا نعتقد أيضا أنه من الواضح أن العمليات العسكرية الجارية غير متناسبة، وهي لا تزال تكبد المدنيين الفلسطينيين ثمنا فادحا غير مقبول. ولذا، ندعو الطرفين إلى التقيد بوقف فوري ودائم لإطلاق النار، تتم مراقبته بشكل فعال. يجب أن يكون هناك وقف غير مشروط للهجمات الصاروخية لحماس على إسرائيل وإنهاء العمل العسكري الإسرائيلي.

لا تزال النمسا قلقة جدا بشأن الحالة الإنسانية المثبطة في قطاع غزة وآثارها على السكان المدنيين. ولذا، ندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية الخطيرة في الميدان، ولضمان استمرار تقديم الإمدادات الإنسانية لغزة، بما في ذلك من خلال فتح جميع المعابر بشكل مستدام وطبيعي. ويمثل الإنهاء الفعال لتهريب الأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة مطلبا مسبقا أساسيا في ذلك الصدد. زيادة على ذلك، ندعو أيضا جميع الأطراف إلى الالتزام الجدي بقواعد القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

إذا لم يتوقف العنف، فإن استكمال العملية الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق حل سياسي سيزداد صعوبة. فقد عطلت الاعتداءات بشكل كبير قنوات الحوار المختلفة التي أنشئت بنجاح خلال الأشهر الأخيرة. وإن استمرار العنف سيرتب أثرا سلبيا مستداما، ليس فقط على متابعة أنابوليس، ولكن أيضا على التطورات الأخرى نحو سلام إقليمي شامل، ولا سيما على المسار الإسرائيلي – السوري. وإزاء تلك الخلفية، ترحب النمسا بالمبادرة الدبلوماسية الأخيرة في المنطقة، ولا سيما البيان الهام الذي ألقاه الرئيس مبارك اليوم والاتصالات التي اضطلع بها الرئيس ساركوزي.

يجب أن يواصل مجلس الأمن مشاركته الفعالة في تشجيع ودعم كل الجهود لإنهاء الصراع، وتحقيق ما تتوق إليه شعوب المنطقة منذ عقود – إقامة دولة فلسطينية قابلة للبقاء ومستقلة وديمقراطية وذات سيادة، تعيش في سلام وأمن مع إسرائيل، ضمن الحدود الدولية المعترف بها.

ما زلنا نعتقد أن هدف مجلس الأمن يجب أن يكون الحل السريع للأزمة الحالية على أساس العناصر التالية: توجيه نداء لوقف عاجل ودائم لإطلاق النار يتم احترامه بالكامل؛ والوصول الحر للإمدادات الإنسانية إلى غزة، بما في ذلك من خلال فتح جميع المعابر بشكل دائم وطبيعي؛ وإنهاء فعال لتهريب الأسلحة والذخائر إلى قطاع غزة؛ وتوجيه نداء إلى جميع الأطراف الاحترام التام لتعهداتها بموجب القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ والدعم الكامل للجهود الإقليمية والدبلوماسية الجارية لحل الأزمة؛ وتوجيه نداء إلى الإسرائيليين والفلسطينيين لمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل شامل كما جاء في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

أنا مقتنع أن تلك نتيجة ستكون لصالح الأطراف كافة. وستقوم النمسا بكل ما في وسعها لمساعدتكم، سيدي الرئيس، للمضي قدما بهذه المسألة بموازاة تلك الخطوط في أسرع وقت ممكن.

السيد لو ليونغ مين (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة والمناسبة التوقيت لمجلس الأمن ولترؤسكم إياها شخصيا. أود أيضا أن أشكر السيد بان كي – مون، الأمين العام، على بيانه، والرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ووزراء خارجية البلدان العربية على مشاركتهم. كما أشكر أيضا السفيرة شاليف من إسرائيل على مشاركتها.

لقد تابع وفدي بقلق عميق الحالة المتصاعدة بحدة في قطاع غزة خلال الأيام الأخيرة الماضية، التي تحصد عددا

مؤسفا من أرواح الأبرياء وتلحق دمارا كاملا في البنية التحتية والممتلكات الخاصة للفلسطينيين الأبرياء منذ إطلاق إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة.

إننا قلقون جدا إزاء الأزمة الإنسانية المتدهورة التي يواجهها الفلسطينيون في غزة نتيجة للعمليات العسكرية المتواصلة، وإغلاق المعابر المتواصل، وإعاقة الوصول للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك الغذاء والدواء، وانخفاض إمدادات الوقود والكهرباء.

لا يمر يوم دون أن نشهد فقدان أرواح المزيد من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء أو إصابتهم، والكثيرون منهم من النساء والأطفال، وتهديد أرواح إسرائيليين أبرياء. ونحن على قناعة تامة بأن جميع الهجمات العشوائية على المدنيين لا يمكن تبريرها تحت أي ذريعة وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع الحالي.

ويهيب وفد بلادي بالطرفين المعنيين أن يمارسا أكبر قدر من ضبط النفس وأن يوقفا جميع الأنشطة العسكرية وأعمال العنف وأن يعودا إلى طاولة المفاوضات لحل القضايا العالقة بالوسائل السلمية. ونحث إسرائيل على وقف الاستخدام المفرط وغير المتكافئ للقوة وعملياتها العسكرية وسحب قواتها فورا من غزة.

وبينما نعيد التذكير بالالتزامات المتبادلة للطرفين بالامتثال للقوانين الإنسانية الدولية وقوانين حقوق الإنسان، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، فإننا نشدد على الحاجة الملحة إلى وقف كل التدابير المقيدة وفتح المعابر الحدودية بغية تسهيل إيصال المواد الغذائية والمعونات الطبية والوقود وغير ذلك من الإمدادات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يعانون في غزة، وإجلاء المصابين ورفع أي قيود على دخول العاملين في المنظمات الإنسانية.

ونثني على وكالات الأمم المتحدة، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وغيرها من المنظمات الإنسانية لعملها في ظل ظروف شديدة الصعوبة في الميدان.

ونهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من مساعدات حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في غزة.

وفي هذه الآونة الحرجة التي ينبغي فيها التمسك بكل فرصة لتحقيق السلام ووضع نهاية فورية للأزمة الحالية، يؤيد وفد بلادي تماما الجهود المكثفة والمنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي للتوصل إلى وقف فوري ودائم وفعال ومراقب لإطلاق النار بين الطرفين المعنيين ومن ثم ضمان السلم والأمن والاستقرار في المنطقة على المدى الطويل.

إن مجلس الأمن، المخول بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يمكنه بل وينبغي له القيام بدوره اللازم في إيجاد حل دائم لهذه الأزمة من خلال اعتماد قرار من شأنه وقف استمرار الخسائر في أرواح المدنيين والحيلولة دون تكرار هذه الحالة أو المزيد من التصعيد فيها وإعادة عملية السلام إلى مسارها. ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي مستعد للعمل بصورة بناءة مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن مشروع القرار الذي اقترحته ليبيا نيابة عن جامعة الدول العربية بهدف التوصل إلى توافق في الآراء حوله وسرعة اعتماده.

وفي الختام، يود وفد بلادي أن يعيد التأكيد على دعم فييت نام الراسخ للتسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وتحقيق هدف إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها، وعلى أساس خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وتفاهم أنابوليس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في

ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نشكركم سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، وخاصة بشأن الأزمة الخطيرة الحاصلة حاليا في غزة. ونقدر بشدة حضور رئيس السلطة الفلسطينية لهذه المناقشة. كما نرحب بحضور الأمين العام وجميع الوزراء والممثلين هنا اليوم.

ويظهر هذا الحشد غير المسبوق الذي نشهده للمجتمع الدولي دون شك الإدراك الواضح لدينا جميعا لخطورة الموقف والحاجة الملحة إلى إيجاد رد مناسب وعاجل عليه. ونحن نشعر بقلق عميق إزاء الأعمال القتالية المستمرة بين إسرائيل وحماس، والتي تفاقمت منذ أن شنت إسرائيل العمليات العسكرية البرية في غزة في الثالث من كانون الثاني/يناير.

وأيا كان ما يمكن قوله بخصوص مسؤوليات مختلف الأطراف، يجب علينا أن نقر بأن اللجوء إلى القوة، أيا كان الطرف الذي يلجأ إليها وأيا كانت الطريقة التي يتم استخدامها بها، لا يمكن أن يكون الحل السليم لأي صراع، وبصفة خاصة الأزمة الحالية. بل على النقيض تماما، فإن ذلك ليس له أي تأثير آخر سوى تفاقم التوترات. ونحن مستاءون بصفة خاصة من تدهور الحالة الإنسانية في غزة، التي كانت في الأصل مصدر قلق كبير. ويدفع السكان المدنيون، الذين أصبحوا رهينة لهذه الحالة، ثمنا فادحا لهذه المواجهات.

ولذا، يدعو وفد بلادي إلى وقف لإطلاق النار مع وجود آلية مراقبة يوثق بها، وفتح المعابر للسماح بوصول المساعدات الإنسانية، ورفض الخيار العسكري، وإعادة إطلاق عملية سياسية يمكن الوثوق بها ويتم السير فيها بإخلاص.

ويتطلب هذا الوضع الملح إجراء فعالا وسريعا من قبل مجلس الأمن. ولقد أقر الجميع بذلك. والمجلس عليه واجب مماثل تجاه الشعب الفلسطيني، وخاصة السكان في غزة، الذين يخضعون للحظر والذين تستصرخ معاناتهم الرهيبة ضمائرنا كبشر. وعليه واجب تجاه الإسرائيليين من ضحايا الهجمات الصاروخية لحماس. وعليه واجب تجاه الاستقرار في المنطقة والسلم والأمن الدوليين.

نود الإشادة بالمبادرات الكثيرة والمتنوعة الجارية حاليا بهدف إيجاد تسوية للأزمة. ولا غنى عن أي جهد أو إظهار لحسن النية فيما يتعلق بالإسهام في وضع حد للمأساة التي تتبدى فصولها أمام أعيننا.

ويجب متابعة النتائج التي ننشد بلوغها على المدى القريب ودعمها بالتزام ثابت من جانب جميع الأطراف بالبحث عن السبل والوسائل اللازمة لإيجاد حل دائم. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المكاسب المهمة التي تحققت بالفعل على الطريق نحو السلام، وبصفة خاصة مبادرة السلام العربية وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

لكن الأمر يعود، في المقام الأول، إلى الطرفين نفسيهما لكي يظهرا إرادة سياسية أكبر، وهو الأمر الذي يتطلب امتثالهما الكامل لالتزاماتهما. ويتعين على الطرفين تهيئة الحد الأدنى من الظروف المواتية للثقة واللازمة لبناء أساس قوي ودائم للسلام. ونحث إسرائيل، بصفة خاصة، على وضع حد لبناء المستوطنات وحصار غزة. ونطالب حماس في الوقت ذاته بإنهاء هجماتها بالصواريخ وقذائف الهاون على الأراضي الإسرائيلية.

ومن الواضح أن تسوية الأزمة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الأزمة الراهنة، هي مسؤولية جماعية ومشتركة. ويتعين على العناصر الفاعلة المباشرة في المجتمع الدولي أن

تقوم بالأدوار الخاصة بها. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل لجميع جهود التفاوض الجارية حاليا، وبصفة خاصة الجهود الأخيرة للرئيس مبارك والرئيس ساركوزي الرامية إلى إقرار وقف سريع لإطلاق النار واستعادة الهدوء.

ويتعين على مجلس الأمن، من جانبه، أن يتخذ إجراء وأن يتخذه على وجه السرعة، ليس للمساعدة على وضع حد للمأساة البشرية والإنسانية الحاصلة حاليا فحسب، ولكن أيضا لتفادي حدوث مآس أخرى في المستقبل. ونحن على استعداد، إلى جانب جميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، لتقديم إسهامنا المتواضع في هذا الخصوص.

السيد بالستيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يسعد وفد بلادي رؤيتكم هنا في نيويورك، سيدي الرئيس، لترؤس هذه الجلسة. كما نرحب بوجود الرئيس عباس والأمين العام ووزيرة الخارجية رايس، ومختلف وزراء ونواب وزراء الخارجية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

وعلى مدى الاثني عشر شهرا الماضية، كان بلدي عضوا في مجلس الأمن، وحاولنا طوال كل ذلك الوقت أن نضفي مغزى على وجودنا هنا من خلال تشجيع احترام القانون الدولي في الشرق الأوسط والوفاء بالالتزامات التي قطعتها الأطراف وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وطوال تلك الفترة، قمنا أيضا بدعوة المجلس إلى اتخاذ خطوات هامة لتخفيف التوتر وتعزيز عملية السلام. وقد دعونا إلى أن يؤدي المجلس دورا هاما بشأن ما نشعر أنه أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين.

ولم يكن النجاح حليفنا إزاء ذلك الهدف بالقدر الذي تمنيناه. وخلال الأسابيع الأخيرة، برز اتفاق بين أعضاء المجلس حول القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، وهو القرار الأول بشأن هذا الموضوع منذ عام ٢٠٠٤، والذي كسر جدار صمت المجلس. وكان هدف القرار، كما قالت الوزيرة رايس حينذاك، رسم ''ملامح المفاوضات'' وتعريف ''دور المجتمع الدولي الذي يحول دون العودة إلى العنف واليأس''. وأريد أن أكرر: ''الذي يحول دون العودة إلى العنف واليأس (S/PV.6045، ص ٤). وبالنسبة للوزير الروسي لافروف كان هدف القرار ''تعزيز مواصلة العملية السياسية وعدم العودة بها إلى الوراء ... وإعطاء ذلك النهج قوة القانون الدولي'' (المرجع نفسه، ص ٦). واليوم، يتجلى من الوضع على الأرض أن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) لم يكن كافيا لتحقيق تلك الأهداف السامية.

وفيما بعد، دفعت بداية الهجوم الإسرائيلي بالمجلس إلى اعتماد بيان صحفي، عبّر عن القلق المشترك إزاء تصاعد العنف والأعمال الإرهابية، ومصير السكان المدنيين والوضع الإنساني المفزع في غزة. وفي ذلك البيان عبّر أعضاء المجلس عن الحاجة إلى إعادة فتح الطريق نحو حل سياسي لمسألة الشرق الأوسط. وكنا نأمل أن تمكننا بيانات المجلس تلك من تجنب الحالة التي نعاني منها ونأسف لها اليوم. وللأسف، بينت الحالة أننا كنا على خطأ وأن ذلك لم يكن كافيا.

إن اجتماع اليوم ينبغي ألا يقتصر على إعلان مجرد للنوايا الحسنة. وقبل ما يزيد قليلا على ثلاثة أسابيع قال الوزير ميليباند هنا ''إن مخاطر القصور الذاتي واضحة، فالشلل والمواجهة هما أداة لتجنيد المتطرفين'' (المرجع نفسه، ص ٧). ولا يمكن الفصل بين العملية السياسية والحالة على الأرض، ولذا من الضروري أن يطالب هذا المجلس بوقف كل الأعمال العسكرية فورا، مستخدما كل الوسائل والسلطات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وهنا في هذه القاعة، نستمع إلى أصوات تدافع عن أخطاء جميع الأطراف. ولهذا السبب، كنا قد قلنا منذ شهور إن المجلس يمكن أن يكون جزءا من المشكلة وليس جزءا من حل الأزمة في الشرق الأوسط. وعلينا أن ننفض عن أنفسنا

القصور الذاتي وأن ننأى بأنفسنا عن نهج العين بالعين الذي لا يقود إلا إلى عمانا جميعا، وأن نتخذ موقفا شجاعا يؤدي إلى تهيئة بيئة مؤاتية للمفاوضات.

لقد كررت كوستاريكا كلام الوفد الفرنسي، عندما أكد السفير ريبير، في هذه القاعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، ''الحاجة المطلقة إلى احترام القانون الإنساني'' الذي ''يحظر أيضا دون تحفظ الأعمال الإرهابية التي تضرب السكان المدنيين'' (المرجع نفسه، ص ١١). ودعا وفد بلده أعضاء المجلس إلى أن لا ينسوا أن تلك القواعد يجب أن تشكل توجيها لنا في التصدي للوضع في غزة. وكوستاريكا توافق على ذلك.

وكوستاريكا مستعدة للمساهمة في اعتماد مشروع قرار يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية وإعلان هدنة فعالة ودائمة وفتح جميع المعابر على الحدود، مع المراقبة والضمانات المقبولة من الجميع، والتي يحترمها الجميع، حتى تتسنى العودة إلى المفاوضات التي تؤدي في النهاية إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للاستمرار وديمقراطية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وتنخرط في جهد مشترك لتعزيز الرفاه والتنمية، وهو ما يستحقه الشعبان وينشدانه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل كرواتيا.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكركم، سيدي، على عقد هذا الاجتماع البالغ الأهمية لمجلس الأمن وتوليكم رئاسته. وأود أن أبدأ بالترحيب بالأمين العام، بان كي - مون، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فخامة السيد محمود عباس، وأمين عام جامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، وجميع الوزراء الحاضرين هنا.

إن كرواتيا تشاطر الإحساس بالحالة الشديدة الإلحاح التي جمعتنا معا. وأود أن أنقل القلق العميق الذي يساور حكومة بلدي إزاء معاناة المدنيين في غزة ومحيطها وأن أكرر التأكيد على وقف جميع أعمال العنف. وما زلنا نناشد الطرفين ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي وتجنب وقوع الخسائر بين المدنيين. كما نكرر تأكيد الدعوة إلى تسهيل وصول المساعدات والإمدادات الإنسانية بلا أي معوقات.

إننا نفهم أنه تفاديا لتصاعد العنف ومواصلة تفاقم الظروف الإنسانية والأمنية، من الضروري تحقيق وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى باحترام الجميع ويضع حدا لإطلاق الصواريخ المتواصل الذي يستهدف جنوب إسرائيل وينهي المعاناة والحرمان في غزة.

إننا نشعر بالانزعاج البالغ إزاء التقارير الأخيرة عن العمليات العسكرية داخل غزة. ونفهم أيضا أن العمليات العسكرية الإسرائيلية لا تستهدف السكان الفلسطينيين، بل يجب أن ينظر إليها في سياق التهديد المستمر من حماس التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وتكثف نطاق ووتيرة هجماتها على سكان جنوب إسرائيل. إن إسرائيل لها حق أصيل ومشروع في الدفاع عن نفسها وواجب الدفاع عن مواطنيها وحمايتهم. ولكن من الحيوي أن يتمتع المدنيون في غزة بالحماية.

لقد برهنت مناقشاتنا السابقة على أننا جميعا نتشاطر الاقتناع بقيام الحاجة إلى وقف فعال ودائم وموثوق به وأمين لإطلاق النار إذا أردنا كفالة سلام دائم وتحسين متواصل للظروف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غزة. وإننا نقدر المبادرة المقدمة إلينا اليوم، والتي تسعى إلى تأمين اعتماد مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة. إنها دعوة حسنة

التوقيت ووفد بلدي مستعد للعمل مع الآخرين في سبيل تحقيق ذلك.

ومن أجل تحقيق وقف إطلاق النار الموثوق به، من الأهمية بمكان ألا تكون الخطوات المتخذة مجرد عودة إلى الوضع القائم. وإذا لم تكن الظروف على الأرض تضمن أن وقف إطلاق النار يتقيد به الجانبان، وأن إسرائيل يمكن أن تطمئن إلى أن سكانها لن يتعرضوا للإرهاب المستمر من الهجمات الصاروخية، وأن تهريب الأسلحة من جانب حماس لا يمكن التسامح معه، فإننا لا يمكننا أن نأمل أن يتم التوصل إلى حل دائم للأزمة.

ومن أجل تحقيق الهدوء المستمر، من الضروري أن تكون هناك ثقة بالآلية القائمة على الأرض. وإذ نكرر تأكيد الدعوة إلى جميع الأطراف للامتثال إلى وقف إطلاق النار الفوري والشامل، علينا ألا ننسى أن الحوار السياسي والجهود الدبلوماسية تعني أن حماس يجب أن تعترف بإسرائيل وبحقها في الوجود، وأن تقبل بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن توقف، على وجه الخصوص، إرهاب الهجمات الصاروخية اليومية التي تهدد سكان جنوب إسرائيل.

ولا تزال كرواتيا تعتقد أن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم يقوم على أساس الحل القائم على دولتين. ويرسم القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اعتمد قبل ثلاثة أسابيع فقط، الطريق إلى الأمام. ومن الهام أن يبقى مجلس الأمن مسترشدا بالأهداف التي أكدها مجددا القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨) في الجهود التي نبذلها للتوصل إلى حل لهذه الأزمة المتفاقمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذا الاجتماع الهام للغاية بشأن الحالة الخطيرة في غزة وحولها. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أدلي فيها ببيان رسمي أمام المجلس في الدورة الجديدة، أعلن بهذه المناسبة التزام اليابان بتعزيز السلام والأمن العالميين من خلال عمل المجلس الكفوء والفعال.

إن اليابان ممتنة للغاية للأمين العام على البيان الذي أدلى به اليوم، والذي ليس مفيدا للغاية في معالجة الوضع الأمني والإنساني الخطير على الأرض فحسب، بل لأنه أيضا يوجه سير عملنا. وتبرهن مشاركة كل من الرئيس عباس، والسيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، وكذلك العدد الكبير من الممثلين على المستوى الوزاري في اجتماع اليوم، على خطورة وإلحاحية المسألة قيد البحث.

تشعر اليابان ببالغ القلق إزاء الحالة المتدهورة في قطاع غزة وحوله. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء استمرار العمليات العسكرية البرية الإسرائيلية في قطاع غزة، رغم النداءات العاجلة التي وجهها المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار. ومن المؤسف أنه تقع يوميا العديد من الإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه، تعرب اليابان عن استيائها من الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل من قطاع غزة التي سبقت الأحداث الحالية وما زالت مستمرة، وتلحق ضررا خطيرا بحياة المدنيين في جنوب إسرائيل.

يجب علينا أن نسرع في الجهود للتوصل إلى وقف فعال لإطلاق النار لضمان الهدوء في المنطقة. ولا يكون وقف إطلاق النار فعالا إلاّ إذا كان فوريا ودائما ومحترما بشكل كامل. يجب أن تتوقف دوامة العنف، ولا بد من منع وقوع المزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. ولتحقيق ذلك، تدعو اليابان إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط

النفس. ولقد تكلم وزير الخارجية ناكاسوني مع وزيرة الخارجية ليفني، وتكلم رئيس الوزراء آسو مع رئيس الوزراء أولمرت، وطالبا بوقف فوري لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، تدعو اليابان بقوة المسلحين الفلسطينيين وحماس إلى وقف الهجمات من قطاع غزة ضد إسرائيل.

وتقدر اليابان وتدعم بقوة جهود الوساطة الدولية التي بذلتها البلدان المعنية لتحقيق الوقف الفوري للعنف، وعلى الأخص جهود الرئيس المصري مبارك، ورئيس وزراء تركيا، والرئيس الفرنسي ساركوزي والزعماء السياسيين الآخرين من بلدان الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة وروسيا وغيرهم. ونقدر أيضا جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص والممثلين الآخرين. ونأمل كثيرا أن تفضي هذه الجهود إلى نتائج في أقرب وقت.

إننا بحاجة ملحة إلى معالجة الحالة الإنسانية المفجعة. وتتعاطف اليابان تعاطفا عميقا مع المدنيين الأبرياء الذين يعانون في غزة. ولقد طلب رئيس الوزراء آسو من رئيس الوزراء أولمرت اتخاذ التدابير الضرورية للسماح بدخول الإمدادات الإنسانية إلى غزة. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، اتصل رئيس الوزراء آسو مع الرئيس عباس ليعرب له عن تأييده التام للرئيس وليقدم تعازي اليابان بالضحايا الفلسطينيين. ونحن ندعم الوحدة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عباس.

إن الناس في غزة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية الفورية، وستقدم اليابان ١٠ ملايين دولار في شكل معونة، وسيُقدم منها ٣ ملايين دولار فورا من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وينبغي أن يُسمح بمرور جميع أشكال المساعدة الإنسانية والاقتصادية الضرورية من المعابر من دون عقبات. ومن الضروري إعادة فتح المعابر إلى غزة تحت إشراف شرعي، وذلك للسماح بوصول الإمدادات اللازمة إلى السكان المحتاجين إليها وتقديم العلاج الطبي للجرحى. وبفتح المعابر، يساورنا القلق إزاء تهريب الأسلحة إلى غزة، الذي يقوض سلامة المعابر، وكذلك أمن المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء. ولا بد من اتخاذ تدابير فعالة لمنع تهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة.

وتؤمن اليابان بأنه من الهام لمجلس الأمن أن يعالج هذه المسائل الخطيرة وأن يسارع إلى اتخاذ موقف موحد. واليابان ملتزمة بالاضطلاع بدور بنّاء في حسم هذه المسألة على جناح السرعة.

سيتم تحقيق السلام والاستقرار، وليس العنف، لكن من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. ونؤيد تأييدا تاما المبادئ التي حددها قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨). فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلاّ من خلال التزام دائم بالاعتراف المتبادل، والتحرر من العنف، والتحريض والإرهاب، وبالحل القائم على أساس الدولتين، والبناء على الاتفاقات والالتزامات السابقة. ويجب علينا الاستمرار في تشجيع القوى المعتدلة التي تنشد السلام.

وتقف اليابان مع الآخرين في المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين في الجهود التي يبذلانها لتحقيق السلام. ونأمل بصدق أن تعود العملية السلمية حالا إلى مسارها لإحلال سلام شامل وعادل ودائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسفير هيلر، الممثل الدائم للمكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): إن المكسيك لدى توليها مسؤولياتها بصفتها عضوا في مجلس الأمن تعرب عن قلقها البالغ إزاء العنف الذي أُطلق من عقاله في الأيام الأخيرة في قطاع غزة، والذي نتج عنه العديد من الضحايا في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين.

وتدين المكسيك الاستعمال المفرط للقوة الذي اقترن بإلقاء القنابل وما تبع ذلك من عمليات برية من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية في غزة التي بدأت قبل أحد عشر يوما، وكذلك إطلاق الصواريخ إلى داخل الأراضي الإسرائيلية من قطاع غزة، التي سببت أيضا في وقوع ضحايا بين السكان المدنيين. من الضروري أن نكسر هذه الحلقة المفرغة من العنف التي لا تحبذ أمنا مشددا في المنطقة وحل الأسباب الجذرية للصراع، التي لا تسهم إلا في حالة من الترقب والخوف المتزايدين.

وإذ أردد ما جاء في البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تدعو المكسيك إلى وقف فوري للأعمال الحربية وجميع الأنشطة العسكرية كي تتسنى معالجة الأزمة الإنسانية على الأرض، والتي تشمل فتح المعابر الحدودية لضمان تقديم الإمدادات الإنسانية والغذاء والوقود والأدوية، وكذلك إيجاد الحد الأدنى من الظروف اللازمة لتعزيز محادثات السلام في المنطقة.

ومن الأهمية الخاصة للمكسيك أن يدرك الطرفان أنه يتحتم عليهما احترام مواد القانون الإنساني الدولي، وبخاصة الواردة منها في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. ولذلك، توجه المكسيك نداء عاجلا لتيسير وصول المنظمات الدولية والمساعدة الإنسانية كي نتفادى المزيد من الخسائر في الأرواح البشرية وضمان الأمن للسكان المدنيين، كما طالبت به وكالات عديدة من وكالات الأمم المتحدة.

إن السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، يعتمد على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، التي من شأنها أن تضع الأسس لحل سلمي ونهائي للصراع. إنه لا يمكن العثور على حل شامل وطويل الأجل للصراع في الشرق الأوسط عن طريق استعمال السلاح، بل إنه يرتبط باستجابة سياسية تقوم على الحوار البنّاء، وفقا للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، يحدد بوضوح أن السلام الدائم لا يمكن أن يقوم إلاّ على التزام دائم من جانب الطرفين بالاعتراف المتبادل، والتحرر من العنف والتحريض والإرهاب، وأيضا على المفاوضات الثنائية، والبناء على الاتفاقات والالتزامات السابقة.

منذ مؤتمر مدريد ثم عملية أوسلو وحتى الجهود الأخيرة المبذولة عبر مبادرة السلام العربية ومؤتمر أنابوليس، فرضت الحاجة نفسها بشكل أكثر وضوحا وإلحاحا إلى بناء منطقة تتعايش فيها دولتان ديمقراطيتان، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعترف بها. وتؤيد المكسيك جهود الأمين العام والمجموعة الرباعية الرامية إلى تحقيق وقف فوري للأعمال العسكرية ومعالجة الأزمة الإنسانية، كما تؤيد الجهود الكبيرة التي تبذلها جميع الدول المجاورة التي تسعى بإخلاص إلى الإسهام في تحقيق تسوية دائمة ومقبولة للجميع.

لكل دولة الحق في حماية أمنها، بل وعليها واجب كفالته لمصلحة مواطنيها. غير أن التدابير التي تتخذها لذلك الغرض يجب أن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي الذي بدونه لا وجود للتعايش المتحضر. وبالمثل، يجب أن تتوقف كل الأعمال الإرهابية المنافية لهدف الوصول إلى حل سياسي يكفل احترام حق الشعوب في سلام مستقر ودائم. وعليه فإنه من الضروري وضع حد لعمليات التهريب غير المشروع للأسلحة والمعدات العسكرية وكل الأنشطة التي تعزز الإرهاب.

ويجب على مجلس الأمن أن يسهم بحسم في إيجاد تسوية للصراع ودعم عملية السلام وبناء الثقة في السعي نحو حل سياسي. فمصداقية وفعالية مجلس الأمن في أداء مهمته في تعزيز السلام والأمن الدوليين تعتمدان على ذلك. وعلى المجلس أن يقترح بشكل بناء المبادئ التوجيهية الكفيلة بتهيئة مناخ أكثر ملاءمة للمفاوضات وعملية وتفضي إلى سلام عادل ودائم، ولا مجرد أن يقتصر على ردود الفعل على الأحداث المباشرة.

ختاما، وبالنظر إلى التدهور المطرد للأوضاع على الأرض، بما في ذلك قصف إسرائيل لمدرسة تابعة للأمم المتحدة اليوم، ترى المكسيك أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما فيها المبادرة التي أعلن عنها اليوم الرئيس المصري مبارك يجب أن تصب كلها في قرار تنفيذي يرمي إلى إيجاد تسوية للصراع بكل جوانبه. ويتطلب ذلك أن يحدد مجلس الأمن وينشئ آلية رصد لكفالة التزام الأطراف بوقف إطلاق النار، وكذلك الوفاء بأي التزامات أخرى يتم التعهد بها بشأن المسائل التي تناولتها هذه المناقشة، ووصولا إلى تهيئة أجواء مواتية لتحقيق سلام دائم في المنطقة. والمكسيك على استعداد لتأييد قرار يصدر عن مجلس الأمن متضمنا تلك العناصر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوغندا.

السيد بوتاغيرا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر أوغندا أن تراكم، سيدي الوزير، ترأسون هذه الجلسة الهامة. وأود أن أشكركم على تنظيمكم لهذه الجلسة بالنظر إلى الحالة القائمة في الشرق الأوسط.

في البدء أرحب بوجود فخامة الرئيس محمود عباس ووزراء خارجية مختلف البلدان معنا اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام على البيان الذي أدلى به.

تابعت أوغندا بقلق بالغ تصعيد أعمال العنف في المنطقة. ولقد أدى ذلك إلى عواقب كارثية على السكان المدنيين، مع فقدان العديد من الأرواح وتدمير وسائل كسب الرزق. إن هذه المأساة الإنسانية هي أمر شائن ولا بد أن تتوقف. إن العنف يسبب مزيدا من التعقيد للجهود الرامية إلى الوصول إلى تسوية سلمية ومتفق عليها للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وخاصة بعد أن اتخذ المجلس قبيل بضعة أسابيع وبالإجماع القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

وعلى الرغم من استنكارنا الشديد لأعمال العنف والعنف المضاد المستمرة، فإنني أحسب أن العدل يتطلب منا أن ننظر أيضا في السبب المباشر الذي أدى إلى هذا التصعيد. ولذلك يجب أن لا نلزم الصمت إزاء مسألة القذائف التي تُطلق على إسرائيل وتصيب المدنيين. وفي ذات الوقت، علينا ألا نتغافل عن طبيعة رد إسرائيل على المأساة التي تتوالى فصولها. وبعبارة أخرى، علينا أن نتحرى التوازن في موقفنا وأن ننظر إلى الصورة من كل جوانبها.

وفي نهاية الأمر، فإن هذا التصعيد هو تذكير بأن المجتمع الدولي، والمجلس خاصة، يجب أن يواصلا الانخراط بكل حزم وأن يعملا مع كل الأطراف لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. ولا مجال لتحقيق ذلك إلا عن طريق التفاوض بين الأطراف بمساندة المجتمع الدولي. ومن أجل ذلك ترحب أوغندا بعقد هذه الجلسة، لأنها بمثابة تذكير للفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي بالتزامنا جميعا بدعم السلام. ولبلوغ ذلك الهدف، نحن ندعو إلى المصالحة بين الفلسطينيين أنفسهم وإلى الحوار والوحدة الوطنية وندعم ذلك.

وبالنظر إلى التصعيد الراهن، فإن على رأس قائمة الأولويات وضع حد فوري للعنف. وقد دعا وفد بلادي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والذي يجب رصد تنفيذه

لكفالة الالتزام الكامل به. وتؤيد أوغندا أولئك الذين دعوا إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار. وإلا فسيكون المجلس منخرطا في جهد عبثي إذا دعونا إلى وقف لإطلاق النار ثم لا نلبث أن نعود إلى الوضع الذي كان سائدا من قبل. وبعبارة أخرى، يجب عدم استغلال وقف إطلاق النار من قبل أولئك الذين قد يرغبون في الدفع نحو أعمال العنف. ولذلك، لا بد لوقف إطلاق النار أن يكون مستداما ودائما ويجب أن يتم رصده بصورة فعالة.

ثانيا، هناك حاجة ملحة إلى وصول المساعدة الإنسانية إلى غزة. إن وقف إطلاق النار سيساعد على ذلك، غير أن المعابر الحدودية ينبغي أيضا فتحها بغية تحسين الأوضاع الإنسانية.

وستواصل أوغندا دعمها لجميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدّة التوتر وتحيق سلام شامل في الشرق الأوسط يتماشى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. إننا نثني على كل البلدان والمنظمات، لا سيما جامعة الدول العربية، التي ظلت تعمل دون كلل في الأيام الأخيرة لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثل الصين.

السيد تشانغ يسوي (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها. ونرحب بحضور فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية؛ والسيد عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية، بيننا اليوم في هذه الجلسة، وكذلك بحضور وزراء خارجية بعض الدول العربية.

إن الصين تشعر بقلق بالغ إزاء الخسائر الكبيرة في الأرواح والممتلكات نتيجة لاندلاع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الأخير وإزاء الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة.

الأولوية العليا يجب أن تعطى الآن لكفالة أن تتوصل الأطراف المعنية إلى وقف فوري لإطلاق النار لتجنب المزيد من الإصابات بين المدنيين. ونحث إسرائيل على وقف عمليتها العسكرية فورا وعلى فتح كل المعابر الحدودية في غزة لكفالة الوصول غير المعاق للإمدادات الإنسانية إلى المنطقة. والفصائل الفلسطينية يلزمها كذلك أن تتوقف عن إطلاق صواريخها. ونحث المجتمع الدولي على تقديم المزيد من المساعدة للتخفيف من الأزمة الإنسانية في غزة.

مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأولية عن صون سلام العالم وأمنه، لديه كل الأسباب التي تجعله يضطلع بدور نشيط. ولكن، للأسف، لم تسفر الاجتماعات الطارئة الثلاثة التي عقدها المجلس منذ اندلاع الصراع عن أي نتيجة. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجلس من الاستجابة لإرادة المجتمع الدولي ونداء الدول العربية فيتخذ إجراءات عاجلة لاعتماد قرار، حتى يرسل إشارة ايجابية واضحة إلى الأطراف المعنية ويدفع بها إلى التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار.

لقد عارضت الصين دائما استخدام القوة لتسوية المنازعات وهي تدين كل أنشطة العنف ضد المدنيين. إن ما حدث طيلة فترة السنوات الستين سنة الماضية يُظهر أن الوسائل العسكرية ليست طريقة للخروج من الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وإن دوامة العنف لا تفيد أيا من الجانبين ولا يمكن أن تأتي بالأمن لأي طرف. ويحدونا الأمل أن تمارس الأطراف المعنية أقصى درجات ضبط النفس، وأن تتحلى بالشجاعة والحكمة فتواصل حل خلافاتها بالحوار.

ونناشد المجتمع الدولي أن يبذل جهودا حثيثة من أجل عملية السلام، وأن يعمل بهمة في سبيل تسوية عادلة منصفة للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، سعيا إلى سلام حقيقي دائم في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو الآن نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، معالي السيد ألكساندر يكوفينكو، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد يكوفينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرني أن أحييكم، السيد الوزير، وأنتم تشغلون مقعد الرئاسة. لقد أصغينا باهتمام بالغ لبيانكم، سيدي، وكذلك للتقييمات التي وافانا بها الأمين العام المتحدة والرئيس عباس وعدد من الوزراء.

الاتحاد الروسي يراوده شديد القلق من التصاعد الخطير في الأزمة في غزة منذ بدء العملية الإسرائيلية البرية. هذه التطورات المأساوية الحديثة تنذر بخطر كامن في المزيد من زعزعة الاستقرار في الحالة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الشرق الأوسط بصورة عامة. وإن المعلومات التي ترد إلينا عبر قنوات الأمم المتحدة تشهد على سقوط ضحايا مدنيين كثيرين. ولقد تحولت الحالة في غزة إلى كارثة إنسانية.

لا بد من السماح بإيصال المساعدات الإنسانية في غزة وبإجلاء الجرحى من غزة للتخفيف من شدة الحالة في القطاع. وإن سلامة السكان المدنيين لا يمكن كفالتها بينما تجري على قدم وساق عمليات عسكرية واسعة النطاق في غزة. وما لم يوضع حد لهذا في الأجل القصير، فإن أعداد الضحايا سترتفع كثيرا. وفي هذه الحالة العصيبة أرسلت روسيا مساعدات إنسانية في ٢ كانون الثاني/يناير عبر مصر إلى السكان في غزة. وإننا نعد لإرسال كمية ثانية من المساعدات. كما أن وزارة الطوارئ الروسية سترسل بدورها مستشفى جويا متنقلا إلى منطقة الصراع.

الآراء المعرب عنها اليوم تكرارا في المجلس وفي صفوف المجتمع الدولي تتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى في رسم نهاية هذه الحالة. وتقوم الحاجة إلى الحيلولة دون استئناف أعمال العنف. وإننا لواثقون بأن الدبابات والطائرات، مثل الهجمات بالصواريخ بالضبط، لن تحسم أيا من التحديات التي تواجهها المنطقة. فالنهوض بالسلام الشامل العادل الدائم في المنطقة لن يتيسر إلا عن طريق الحوار السلمي وتنفيذ الأطراف لكل واجباتها الدولية ذات الصلة.

ومما يدفع على الشعور بالقلق بصورة خاصة أن الحالة الدرامية في منطقة غزة بدأت عندما كانت جهود دولية متزايدة تبذل في سبيل تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي. والواقع أن الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع موسكو كانت قد بدأت بالفعل. ومن الضروري كفالة أن تتكلل هذه الجهود بالنجاح. وبغية حدوث ذلك، يلزمنا في المقام الأول أن نعالج أزمة غزة بالوسائل السياسية. ونحن في هذا الصدد مهتمون بمبادرة السلام التي اتخذ زمامها الرئيس المصري مبارك والرئيس الفرنسي ساركوزي. وإن الخطوات المطلوبة لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في غزة تتابعها القيادة الروسية بهمة، إذ أجرت اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط والأطراف الدولية بلا استثناء. وإن إنهاء هذه الأزمة يعتمد عليها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): والآن أدعو صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية المملكة العربية السعودية، إلى الإدلاء ببيانه.

الأمير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية): نجتمع اليوم والشعب الفلسطيني في قطاع غزة ما زال يعاني الأمرّين من جراء اعتداء شرس لا يعرف هوادة ولا لينا على يد آلة الحرب الإسرائيلية، اعتداء أودى بحياة المئات، وسقط من جرائه آلاف الجرحى، بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ، وأحدث دمارا رهيبا في الممتلكات والبنى الأساسية.

ومما زاد من حجم الكارثة الإنسانية التي ضربت أطنابها في كافة أنحاء غزة قتلا وتدميرا وتخريبا قيام إسرائيل بتحويل ما سمي برصاص متدفق من السماء إلى جحيم لا يطاق على الأرض، مستخدمة في ذلك آخر ما توصل إليه العقل البشري من أدوات الدمار التي تعمل على صب النيران وهدم المنازل على الشعب الأعزل، المحاصر من الجو والبر والبحر، وكأن ما حصل من قتل وتدمير طيلة أيام القصف الجوي لم يكن كافيا لإرواء عطش الإسرائيليين أو كافيا لإقناع مجلس الأمن هذا بالتحرك السريع والفوري للحيلولة دون مزيد من التصعيد، كما هو منتظر منه في مثل هذا الظرف البالغ الخطورة.

إن الدعوة إلى عقد الاجتماع تأتي من منطلق تقديرنا لما هو متوقع من مجلس الأمن في مثل هذه الظروف، وفقا لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار أن هذا المجلس هو الجهة المعنية بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن مبادئ الميثاق تشير إلى أنه عندما يفضي نزاع ما إلى القتال، يكون الشغل الشاغل لمجلس الأمن إنهاء ذلك في أقرب وقت ممكن. إلا أن مجلس الأمن هذه المرة قد تخلى عن الاضطلاع بهذا الدور. فقد مضى على العدوان الإسرائيلي على غزة نحو ١١ يوما، مما يضع مصداقية مجلس الأمن ونظام الأمن والسلم الدوليين برمتهما أمام علامة استفهام.

ومما يثير استغرابنا ودهشتنا الصمت الرهيب إزاء الهجوم على غزة. بل إن الأمر قد وصل إلى أن يدعي البعض أن هذه العملية ليست أكثر من ممارسة إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس. في حين أننا، في حالة النزاع المسلح في جورجيا على سبيل المثال، وجدنا المجتمع الدولي يتحرك بكل سرعة وفعالية، مستنفرا كل ما يستدعيه الأمر من طاقات لاحتواء الموقف وإيقاف الاقتتال وسحب القوات. إن نزيف الدم الفلسطيني ما زال مستمرا والدمار منتشرا بطريقة لا يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال.

كنا نعتقد أن عهد الحروب قد ولى، إذ لم تعد كما كانت مصدر فخر واعتزاز وإنما أصبحت مدعاة للسخط والشجب من الجميع. ومع ذلك نجد أن إسرائيل تشن حربا ضروسا ضد الشعب الفلسطيني في غزة دون أي اكتراث. إن ما يحدث اليوم في غزة لا يمكن وصفه إلا بالكارثة الإنسانية التي لا يمكن أن ينتج عنها سوى المزيد من العنف والمزيد من التطرف والابتعاد عن هدف السلام والأمن الذي تضعه إسرائيل مبررا لأعمالها العدوانية.

إن أمن إسرائيل لن يتحقق إلا بقيام السلام العادل الذي يستجيب للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، تلك الحقوق التي أقرتها واعترفت بها قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرارات صادرة عن مجلسكم الموقر وأكدتها اتفاقيات جنيف، وتضمنتها جميع المواثيق والمبادرات المطروحة لحل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، بما في ذلك مبادرة السلام العربية.

إن حالة التدهور الخطير الذي تشهده الأوضاع في غزة تتحمل إسرائيل مسؤوليتها بالكامل، فهي التي فرضت الحصار المرير على الشعب الفلسطيني وأغلقت المعابر، وهي التي خالفت اتفاقية التهدئة المبرمة بين الطرفين في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٨ التي قضت بوقف إطلاق النار مقابل فتح المعابر ورفع الحصار، في الوقت الذي حافظ الجانب الفلسطيني فيه على التزاماته المنصوص عليها في هذا الاتفاق، بينما مضت إسرائيل في هذا الحصار لخنق مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة دون وازع من ضمير أو رادع دولي يتصدى لهذه المأساة الإنسانية.

إننا في الوقت الذي نشير فيه إلى هذا الواقع الأليم، لا نهدف من ذلك الدخول في جدلية لا طائل منها، بقدر

ما نرمي إلى وضع الأمور في نصابها الصحيح، والعمل الجاد نحو وقف فوري للأعمال الحربية التي ما زالت تنشر الخراب والدمار في ربوع غزة حتى ونحن نتداول هذا الأمر في هذه القاعة. ولا سبيل لاحتواء هذا الوضع إلا بالخروج بقرار واضح وصريح بوقف إطلاق النار ورفع الحصار.

مطروح أمامكم، السيد الرئيس، القرار الذي توصل إليه الاجتماع الاستثنائي لمجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في القاهرة يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر الماضي، والذي يتضمن أفكارا لحل الأزمة قوامها الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية في القطاع، ورفع الحصار وفتح المعابر، وإنهاء سياسة العقوبات الجماعية المفروضة على الفلسطينيين في غزة، التي أدت إلى هذا التدهور الخطير. إن المشروع العربي لا يهدف إلى وقف القتال الدائر فحسب، بل ويمهد الطريق لمعالجة الأسباب التي قادت إليه. ذلك أن رفع الحصار وتكريس حالة التهدئة وفرض الرقابة اللازمة لضمان استمرارها وصمودها، من شأنه كله أن يوفر مناخا يستجيب لمشاغل إسرائيل الأمنية ويمهد الطريق لاستئناف العملية السلمية وإحياء المفاوضات بغية انتهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة، وهو ما يشكل أكبر ضمانة لأمن إسرائيل والفلسطينيين على حد سواء، ويدعم أمن واستقرار المنطقة.

إن الدول العربية حريصة على الالتزام بالقانون الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن، غير أنها للأسف الشديد تجابه بالتسويف والمماطلة، ومحاولات إحباط مساعيها السلمية. فإما أن يعالج مجلس الأمن قضايانا المشروعة بالجدية والمسؤولية ووفقا لهذه الأسس، أو أننا سنجد أنفسنا مرغمين على إدارة ظهورنا، والنظر في خيارات أخرى.

في هذه اللحظة يتعرض الفلسطينيون للقتل، فالأطفال يتيتمون، ويفقد الآباء محبيهم، لا لسبب سوى أنهم متواجدون هناك. هل يسمح مجلسكم لهذا الوضع أن يستمر حتى ولو لساعة أخرى؟

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد موسى (جامعة الدول العربية): تقبلوا أولا، يا سيادة الرئيس، تهنئتي بمناسبة تولي فرنسا رئاسة مجلس الأمن للشهر الأول من العام الجديد. ومن هذا المنطلق تتحمل فرنسا جزءا هاما من مسؤولية التعامل مع الوضع الخطير الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط، وهي مسؤولية تاريخية سيكون لها صداها وآثارها. وأود أيضا أن أثمّن الجهد الذي تقوده فرنسا والرئيس ساركوزي للتعامل الجدي والعاجل مع الوضع الخطير الناجم عن الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي لم يفرق بين مدني وغير مدني. كذلك أوجه التحية لكرواتيا، الرئيس السابق للمجلس.

كما ذكر كثيرون من المتحدثين قبلي، اليوم هو اليوم الحادي عشر منذ أن بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي قصف غزة من الجو والبحر ثم من البر، وخلقت موقفا غاية في التوتر والخطورة: قوة احتلال عسكري تضرب أرضا تحتلها وتحاصرها وتعزلها بمن عليها من سكان، بحجة أن المقاومة تطلق مقذوفات تهدد أمن سكان جنوب إسرائيل، وكأن أهل غزة ليسوا مهددين وأمن سكانها ليس مهدرا.

لقد تابعنا اليوم تدمير مدرسة فلسطينية وسقوط عشرات الضحايا الذين حاولوا اللجوء إلى مأوى يحميهم بعد أن دمِرت منازلهم. ثم لننظر إلى تقرير منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ماكسويل غيلارد، الذي قال بالحرف الواحد:

(تكلم بالإنكليزية)

”بسبب الهجمات الإسرائيلية، لا يتمكن الناس من الوصول إلى الطعام المتاح، فالأطفال جوعى، يعانون البرد، محرومون من الكهرباء ومياه الشرب، وهم فوق كل شيء مذعورون. إن ذلك، بأي مقياس من المقاييس، لهو أزمة إنسانية“.

فهل يصحّ أن يسكت المجلس عن ذلك؟

(تكلم بالعربية)

والجامعة العربية إذ تؤكد موقفها المعروف من ضرورة حماية المدنيين وقت الحرب تؤكد أيضا أننا نعني حماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ولكن يهم الجامعة العربية أن تعيد الأمور إلى أصولها الصحيحة، فنحن أساسا نعالج حالة احتلال عسكري إسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وما أدى إليه من رفض سكان الأراضي المحتلة للاحتلال، وأن غزة كجزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة تعاني عبئا إضافيا ينجم عن الحصار الخانق برا وبحرا وجوا دام لسنوات طويلة وأدى إلى الدمار الشامل للبنية الأساسية، بالإضافة إلى حملات التجويع المتتالية الناتجة أساسا عن إغلاق المعابر بين إسرائيل وغزة، والمنع المستمر للمتطلبات الضرورية للحياة.

فإذا كنا نسمع الطرح الإعلامي الإسرائيلي عن المأساة النفسية التي يتعرض لها بعض، وأكرر بعض، سكان إسرائيل جراء القذائف الفلسطينية، فكيف نتجاهل بنفس المنطق المأساة الإنسانية التي يتعرض لها كل، وأكرر كل، سكان فلسطين جراء الاحتلال العسكري الإسرائيلي والحصار الشامل الذي يعيش داخله ملايين الفلسطينيين.

كذلك إذا كان الادعاء الإسرائيلي يؤكد على أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية إنما هي دفاع عن النفس ضد الإرهاب، وإن ما يجري هو جزء من الحرب على الإرهاب، فقد آن الأوان لمواجهة هذا الادعاء غير الصحيح. فالوضع كله وضع احتلال، وقضية مجتمع يريد أن يتحرر من هذا الاحتلال الذي أدى بطبيعة الأمور إلى أوضاع مضطربة غاية الاضطراب. إن استمرار العدوان الإسرائيلي وما يرتكبه ضد المدنيين يولد، بل ولّد بالفعل حالة من الغضب والهيجان والتوتر في العالم العربي والإسلامي بكامله. ولن يجدي في تلك المحاولات التي لا تؤدي إلى حسم الموقف الذي يواجهنا في غزة.

أقول هذا فأؤكد الرفض العربي لأي مساس بالمدنيين الأبرياء على الجانبين. والحقائق هنا تؤكد أن الضحايا المدنيين على الجانب الفلسطيني ليسوا بسبب الأحداث الأخيرة فحسب، وإنما بسبب إجراءات الاحتلال منذ بدايته، ورفضه احترام القوانين الإنسانية الدولية. أقول إن الحقائق تؤكد أن الضحايا المدنيين الفلسطينيين يشكلون نسبة تقترب من مئات الضحايا مقابل ضحية إسرائيلية واحدة.

إن الاحتلال والحصار ليسا العنصرين الأساسيين في الاضطراب الحالي فحسب، وإنما أيضا فشل عملية السلام في إحراز أي تقدم ولو بسيط. إن انتهاء عام ٢٠٠٨ دون تحقيق التقدم المنشود خلق جوا إضافيا من اليأس والإحباط، نرجو معه أن يكون عام ٢٠٠٩ أفضل من سابقه من حيث التعامل الجدي والمخلص مع هذه المشكلة الكبرى المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وبرفض إقامة الدولة الفلسطينية.

لقد آن الأوان لوقف عمليات المماطلة والتأخير التي تسمح بوقوع المزيد من الخسائر الإنسانية والمادية، وكذلك آن الأوان لوقف الحصار والعدوان والتهام الأرض وتجزئة وحدتها بالاستيطان الإسرائيلي، وهي أوضاع لا يمكن أن تخلق وضعا صحيا، والنتيجة والدليل على ذلك هو ما نراه اليوم في غزة الذي يعد نتاجا لهذا الوضع غير الصحي. إنه

وضع قد يتفاقم بالفعل إذا لم ننجح في إيقافه بشكل فوري في إطار مجلس الأمن.

إن مجلس الأمن الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة المختص بحفظ الأمن والسلام الدوليين، ومصداقية المجلس في القيام بمهامه ومصداقية الأمم المتحدة معه هي اليوم على المحك. وينبغي للمجلس أن يتصدى لحل الأزمات بأمانة وحزم وموضوعية، وبما يسهم في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي جهود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، وأثمّن ما ذكره الآن في بيانه الهام وموقفه إزاء الاعتداء الجاري على غزة. كما أود أن أحيي منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في ظروف قاسية، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

لقد شكونا مرارا من عدم تصدي المجلس الحاسم والفوري لمواقف خطيرة وتطورات قد تفضي بالأمن والسلام إلى مناطق وعرة وحساسة وإلى مرحلة الانهيار الكامل. ولدينا تجربة سابقة في عام ٢٠٠٦، حينما كانت إسرائيل تضرب لبنان وظل المجلس معطلا لأكثر من شهر، ربما منتظرا أن تحقق إسرائيل أهدافها التي ظن البعض أنها مجرد مسألة وقت. وتُرك المجلس ليتحرك فقط حينما فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها، بل خافت من تداعيات استمرار الحرب عليها. نحن لا نريد أن نكرر هذه المأساة.

إن الوفد العربي الرفيع المستوى متواجد هنا في ساحتكم لأيام قليلة. فإذا كان المجلس مستعدا للقيام بمسؤولياته فنحن تحت تصرفه، ولكن إتاحة فرصة زمنية لإسرائيل حتى تحقق أهدافها فهو أمر من الصعب أن نقبله أو أن نكون جزءا منه.

هنا يهمني أن أقتبس حرفيا ما ذكرته وزيرة الخارجية الإسرائيلية أمس من أن إسرائيل تطالب العالم بتركها حتى تحقق أهدافها وحتى اللحظة التي تعلن فيها إسرائيل أنها وصلت إلى ذلك. وهذا منشور اليوم في صحيفة ''النيويورك تايمز''. هذه الرسالة واضحة في توجهها إلى مجلس الأمن، ولذلك يجب أن تفهموا أن هذه الرسائل توجه إلينا ويجب علينا أن نتصرف في ضوئها.

من هنا كان إصرارنا على أن نتقدم إليكم بمشروع القرار الذي تكلم عنه وزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية وصاحب السمو الملكي وزير خارجية المملكة العربية السعودية ورئيس فلسطين.

الحقيقة أن مجلس الأمن أصبح يتعرض للهجوم، وربما هناك بعض الإشارات الغربية كتلك التي استمعنا إليها الآن من سفيرة إسرائيل تصف فيها قرارات مجلس الأمن بأنها مجرد قطع من الأوراق. وربما يؤيدها الكثيرون إن لم يكن اليوم فغدا. هذا هو مصير المجلس إذا لم يقف بحزم في مواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمن الدوليين. لذلك يهم المجموعة العربية، كما ذكر المندوب العربي في مجلس الأمن، وزير خارجية الجماهيرية العربية الليبية أن تتقدم بمشروع قرار مساء اليوم، لأن الأمر لا يتحمل الانتظار.

وإننا نؤيد وننتظر الكثير من المبادرة التي أعلنها الرئيس حسني مبارك والرئيس ساركوزي. ولا نرى في هذه المبادرة أي تناقض مع عمل مجلس الأمن، بل إنها تكمله. ولو عدنا إلى ما ذكره الرئيس مبارك في بيانه الرسمي تجدون أنه قال: إن مصر التي فتحت الباب أمام السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن تقبل استمرار الوضع الحالي، بما في ذلك مماطلة مجلس الأمن الدولي في تحمل مسؤولياته. إذن، لأن المجلس معطل تحرك الرئيس المصري والرئيس الفرنسي. ولا يتعارض هذا التحرك مع مجلس الأمن ولكنه يتوافق مع ما نقوم به هنا. إن الهدف واحد، ومن ثم فإنه بقدر ما نؤيد مبادرة الرئيس ساركوزي والرئيس مبارك بقدر ما نصرّ، نحن

الوفد العربي، على أن نعرض موقفنا صريحا وكاملا أمام المجلس وبطريقة رسمية نطالب فيها بوقف إطلاق النار فورا وعلى نحو دائم. ويشمل ذلك طبعا وقف كافة العمليات العسكرية وأعمال العنف وإطلاق الصواريخ. ونطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية ورفع الحصار عن القطاع وفتح المعابر بشكل مستمر بين إسرائيل وغزة. كما نطالب إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال العسكري للأراضي الفلسطينية، السماح بالمرور الآمن للمساعدات الإنسانية والمواد الطبية والغذائية والمحروقات اللازمة لحياة أهل غزة. كما نطالب أيضا بإنشاء آلية رقابة لحماية المدنيين ومراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار ودعم التهدئة.

ختاما، أود أن أقول إننا استمعنا إلى جميع المتكلمين تقريبا يذكرون أهمية ضمان عدم تكرار أحداث غزة، وهم محقون في ذلك تماما. ولن يتحقق ذلك إلا بالتحرك الفعال والسريع نحو حل المشكلة الفلسطينية وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي.

ولعلنا في الأيام المقبلة نرى من الإدارة الأمريكية الجديدة بدايات تبشر بتحرك فعال نحو تحقيق السلام. وسوف تكون الجامعة العربية على أهبة الاستعداد لخدمة كل ما من شأنه أن يشكل تحركا حقيقيا نحو هذا الهدف العظيم الذي تقف في وجهه الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتجاهل المبادرات الدولية والعربية. وربما أستعيد هنا ما ذكرته أيضا زميلتنا ممثلة إسرائيل حين تكلمت عن أن العالم ينقسم بين معتدلين ومتطرفين. نعم، أتفق مع هذا القول، ولكن ربما نختلف بشأن من هم المعتدلون ومن هم المتطرفون. ولكن الواقع أن هناك انقساما آخر بين الذين يحترمون القانون الدولي ويلتزمون بنصوصه ومن لا يحترمونه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد يوناس ستور، وزير خارجية النرويج.

السيد ستور (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب مجلس الأمن بشأن الحالة الحرجة في غزة. وبصفتي وزير خارجية النرويج، أضم صوتي هذه الليلة إلى أصوات جميع المتكلمين المطالبين بوقف فوري للأعمال القتالية ووقف فعّال، ويمكن التحقق منه. ويجب أن يتوقف إطلاق حماس للصواريخ التي تستهدف المدنيين داخل إسرائيل. ويجب أن يتوقف القصف الإسرائيلي الجوي والبحري والبري. وتدين النرويج العمليات البرية الثقيلة التي تعرض للخطر آلاف المدنيين وتتسبب بمصرع الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال.

و لا يؤدي ذلك التصعيد إلى السلام والأمن بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين. وهو طريق مخيف يفضي إلى الموت والدمار والكراهية والمزيد من اليأس. وهو وصفة للانتقام والمزيد من الإرهاب. والأهداف السياسية، مهما كانت مشروعة، لن تتحقق من خلال الحرب، والهجوم العسكري، والدمار. فبعد أن تضع هذه الحرب أوزارها، سيأتي اليوم الذي سيظل فيه شعب غزة وإسرائيل يعيشان جنبا إلى جنب. وسيظل الفلسطينيون محرومين من وحدتهم ودولتهم وسيظل الإسرائيليون محرومين من الأمن.

و لم يستطع مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، أن يتخذ أي إجراء بشأن المسألة حتى الآن. وذلك أمر تعذر عليّ تفسيره لشعب بلدي، الذي، إلى جانب مئات الملايين في جميع أنحاء العالم، يشاهد على شاشات التليفزيون تقلب الصور عن معاناة بشرية، يوما بعد يوم. واليوم، زادت صدمتنا بعد أن تلقينا نبأ قصف المدرسة التي كان الناس يريدون الاحتماء فيها. وبالتالي، آمل أن تنجح المبادرة الفرنسية – المصرية الرامية إلى التوصل إلى وقف لإطلاق النار فوري. وبينما تتشكل معالم تلك المبادرة، آمل أن تتأكد تفاصيلها بقرار من مجلس الأمن.

وإن أي وقف لإطلاق النار يجب ألا يعني العودة إلى الحالة التي كانت قائمة سابقا، وبالتالي، فإن أي وقف لإطلاق النار والعملية السياسية يجب أن يعالجا المسائل العالقة الهامة جداً: أي وضع حد لتهريب الأسلحة وتوابعها واستيرادها السري، وفتح المعابر الحدودية فورا لإيصال الاحتياجات الإنسانية العاجلة، يعقبه تواجد مراقبين دوليين. وبعد ذلك، ينبغي أن نتناول، عما قريب، التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات الإنسانية الجديدة والعاجلة الناجمة التي تسببت بها أعمال العنف الحالية.

لذلك أود أيضا، أن أغتنم الفرصة هذه الليلة لأخاطب مجلس الأمن بصفتي رئيس مجموعة دعم المانحين للسلطة الفلسطينية، لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. وكما يذكر الأعضاء، قبل عام واحد، استضافت النرويج وفرنسا، مع المفوضية الأوروبية وممثل المجموعة الرباعية توني بلير، مؤتمر الأطراف المانحة للفلسطينيين في باريس. وكان ذلك إجراء ناجحا للغاية بفضل فرنسا. فقد تعهد مجتمع المانحين بتقديم تبرعات كبيرة سواء لضمان سير مؤسسات السلطة الفلسطينية أو لإنجاز مشاريع يمكن أن تساعد على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني.

وفي أيار/مايو في لندن، استعرضت لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني ما أحرزه المانحون والسلطة الفلسطينية من تقدم. وبعد ذلك بأربعة أشهر، لاحظنا إحراز المزيد من التقدم خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني الذي عقدناه هنا في نيويورك بمساعدة الأمين العام على الرغم من العراقيل العديدة التي وضعها الاحتلال، والقيود المفروضة على الوصول والحركة، وازدياد عدد المستوطنات على الأرض الفلسطينية.

وطيلة السنوات الأخيرة، شكلت غزة مصدر قلق كبير، ليس نتيجة للصراع الداخلي والانقسام فيما بين الفصائل الفلسطينية فحسب، بل أيضا جراء الحصار الإسرائيلي على المنطقة المعزولة. وقبل اندلاع الحرب، ألحق عزل غزة أثراً مدمراً على القطاع الخاص، وزاد من الفقر وسوء التغذية وقوض النسيج الاجتماعي والاقتصادي لغزة. وحُبس السكان المدنيون وتعرضوا لصدمات شديدة.

وبينما تتصاعد هذه الحرب المستمرة، فإن إمدادات المياه والطاقة التي لم تكن كافية فعلا توقفت إلى حد ما تماما. ومحطة الصرف الصحي الرئيسية في شمال غزة على وشك الانهيار. وينبغي أن نواجه هذه الكارثة الإنسانية على وجه الاستعجال. وقبل يومين، تلقيت رسالة من رئيس وزراء السلطة الفلسطينية، سلام فياض، يوجز فيها الخطوط العريضة لميزانية السلطة لعام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من التقدم المحدود، من المؤسف أن الاقتصاد الفلسطيني سيظل معتمداً على المانحين لفترة قادمة طويلة. والآن ينبغي أن نضيف إلى ذلك عواقب الدمار في غزة والعواقب الوخيمة للحرب على الشعب والمرافق الأساسية والاقتصاد.

وبالتشاور مع رئيس الوزراء فياض والرئيسين المشاركين في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، كانت تنوي النرويج أصلا أن تعقد اجتماعا للجنة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وفي ظل الظروف الحالية، أقترح عقد اجتماع للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في أقرب فرصة ممكنة. فالحالة جديدة وتتطلب اتخاذ إجراء عاجل. والاحتياجات الإنسانية تستدعي تقديم الإغاثة. وأطلب دعم المجلس لعقد مؤتمر استثنائي للمانحين لغزة، بالاقتران مع اجتماع للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن.

وعندما تتوقف الأعمال القتالية، ينبغي أن نبدأ بتقييم الاحتياجات الفورية وعلى الأجل الطويل. وسيتعين القيام بتحديد تلك الاحتياجات على بعثة لتقصي الحقائق والتقييم يقودها البنك الدولي والأمم المتحدة. وقبل ذلك، يجب أن نخفف فورا من معاناة السكان المدنيين. فالقانون الإنساني الدولي واضح تماما. تنبغي بل تجب، حماية المدنيين. ومن غير المقبول أن تُعرِّض حماس المدنين للخطر من خلال أخذ ترسانتها العسكرية وقتالها إلى المناطق الآهلة بالسكان. وندعو إسرائيل إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقيات جنيف للسماح بوصول الإمدادات الإنسانية بدون عراقيل إلى غزة. ونناشد إسرائيل أن تكفل على وجه الاستعجال وصول الأغذية والمياه والأدوية إلى السكان المدنيين وتوزيعها عليهم بدون عراقيل. ويجب أن نُمكّن أنجع مقدمي المساعدة الإنسانية من القيام بأعمالهم، وتضطلع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بدور حاسم في ذلك السياق.

وأود أن أضيف نقطة واحدة. منذ بدء الأعمال القتالية، مُنع الصحفيون المستقلون من الوصول إلى منطقة الحرب. وذلك أمر مؤسف وغير مقبول. ونطالب إسرائيل السماح للصحفيين بالقيام بعملهم الاعتيادي داخل غزة.

وأخيرا، يشكل الشقاق بين الفلسطينيين مأساة. وأود أن أشيد بالرئيس مبارك وبمصر على جهودهما الحثيثة لمعالجة ذلك الشقاق، الذي دفع مواطنو غزة فعلا ثمنه باهظا. ويجب تناول مسألة حكم غزة. فشعب غزة يستحق حكما مستقرا وديمقراطيا وسلميا. والفراغ في السلطة في غزة بعد انتهاء الأعمال القتالية سيزيد من بؤس السكان المدنيين. وفي ذلك السياق، أرحب بدعوة الرئيس عباس إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء انتخابات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية النرويج على المبادرة التي أعلن عنها للتو وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر.

السيد أبو الغيط (مصر): السيد الرئيس، عشرة أيام مرت على بدء العدوان العسكري الإسرائيلي ضد قطاع غزة. عشرة أيام مرت على بداية عملية قتل وتدمير إسرائيلية منهجية ضد أبناء القطاع. عشرة أيام مرت وإسرائيل تعلن يوميا أنها في سبيلها لتنفيذ أهدافها العسكرية، بينما يطالعنا الإعلام كل يوم، وبل كل ساعة، بمشاهد مفزعة لجثث أطفال ممددة بجوار بعضها البعض وأسر أُبيدت بكاملها. والآلة العسكرية الإسرائيلية تحصد مدنيين عزّل قارب عددهم الستمائة حتى الآن. والجرحى تجاوزوا ثلاثة آلاف. وما يزال المجلس صامتا. لا نتصور ماذا يحتاج إليه المجلس لكي يتحمل مسؤوليته ويتحرك لإيقاف هذا العدوان. هل يحتاج المجلس إلى المزيد من القتلى والجرحى الفلسطينيين قبل أن يتخذ قرارا يلزم إسرائيل بوقف الأعمال العسكرية؟ أم تراه يحتاج إلى التوصل إلى مخرج يتيح لقوة الاحتلال تحقيق مكاسب سياسية تُتوج بها عمليتها العدوانية؟

هذا البطء الذي يمارس به المجلس أعماله في هذا الشأن أفقد شعوبنا الثقة في حيدته وموضوعية تعامله مع القضية الفلسطينية بالذات.

كما تعلمون، فإن مصر تقع في موقع فريد مما يجري، سواء باعتبارها الجار المتاخم لقطاع غزة الذي يقع عليه العدوان الإسرائيلي، أو بالنظر إلى دورها المحوري في توصل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني إلى تهدئة صمدت لمدة ستة أشهر. وحتى أسبوع واحد من اندلاع العدوان، ورغم تجاوزات حدثت من الجانبين، وكذلك في ضوء دور مصر المعروف في رعاية جهد المصالحة الفلسطينية، أود أن أطلع المجلس على الرؤية المصرية المتكاملة للخروج من هذا الوضع.

اسمحوا لي أن أقتبس من كلمة الرئيس مبارك مساء اليوم بحضور الرئيس ساركوزي:

''يستمر الوضع المتدهور الراهن في غزة للأسبوع الثاني، بما يشهد من اعتداءات إسرائيلية متواصلة ودمار وإزهاق الأرواح واستهداف المدنيين الأبرياء، وبما يؤدي إليه من تصعيد التوتر وزعزعة الاستقرار بالمنطقة.

''إن مصر التي فتحت الباب لسلام الشرق الأوسط ورعت القضية الفلسطينية عبر ستين عاما لا يمكن أن تقبل باستمرار الوضع الحالي، ما بين تمسك الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بمواقفهما ومماطلة مجلس الأمن الدولي في تحمّل مسؤولياته.

''لقد واصلت مصر تحركها وجهودها منذ اليوم الأول للعدوان. وإنني أطرح اليوم مبادرة محددة سعيا لاحتواء الموقف تتأسس على العناصر الآتية.

''أولا، قبول إسرائيل والفصائل الفلسطينية بوقف فوري لإطلاق النار لفترة محددة بما يتيح فتح ممرات آمنة لمساعدات الإغاثة لأهالي القطاع ويتيح لمصر مواصلة تحركها للتوصل إلى وقف شامل ونهائي لإطلاق النار.

''ثانياً، دعوة مصر كل من إسرائيل والجانب الفلسطيني إلى اجتماعات عاجلة من أجل التوصل إلى الترتيبات والضمانات الكفيلة بعدم تكرار التصعيد الراهن ومعالجة مسبباته، بما في ذلك تأمين الحدود، وبما يضمن إعادة فتح المعابر ورفع الحصار واستعدادها للمشاركة في مناقشة ذلك مع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومع الاتحاد الأوروبي وباقي أطراف المجموعة الرباعية الدولية.

''ثالثاً، تجديد مصر دعوتها للسلطة الوطنية وجميع الفصائل الفلسطينية الأخرى إلى التجاوب مع الجهود المصرية لتحقيق الوفاق الفلسطيني باعتباره المتطلب الرئيسي لتجاوز التحديات التي تواجه شعبها وقضيتها في هذا الظرف الخطير الراهن، وأيضا في المستقبل. إن مصر في ذلك تطرح هذه المبادرة تحملا لمسؤوليتها وتتطلع إلى تحمل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وجميع الأطراف الإقليمية والدولية لمسؤولياتها''.

أود أيضا أن أؤكد على نقطة محورية وهي أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من بقية الأرض الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وتشمل أيضا الضفة الغربية والقدس الشرقية. وبالتالي، فمسؤوليات السلطة القائمة بالاحتلال إزاء سكان الأرض التي تحتلها معروفة ويجب الاعتراف بها.

منذ بداية اندلاع العدوان الإسرائيلي في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، بذلت مصر جهودا مكثفة على صعيد توصيل المساعدات الإنسانية للسكان المنكوبين داخل القطاع. وفي هذا الإطار، استخدمت مصر منذ اليوم الأول معبر رفح البري المخصص لعبور الأفراد، وذلك لدخول بعض المساعدات التي يمكن مناولتها في شحنات صغيرة. وقد تمكن الهلال الأحمر المصري، بالتعاون مع الجانب الفلسطيني، من إدخال حوالي ١٢٠ طنا من خلال هذا المعبر، أغلبها من المساعدات الدوائية والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى حوالي ٣٠٠ طن أخرى من المساعدات الغذائية عبر معبر كرم أبو سالم. كما استقبلت مصر حتى الآن حوالي ١٢٠ جريحا في المستشفيات المصرية، ونستعد لاستقبال المزيد من الجرحى وفق قدرة الجانب الفلسطيني على نقلهم إلى خارج القطاع ورغبته في ذلك.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مصر منذ أمس بإدخال ما يقرب من ٥٠٠ طن من المساعدات الغذائية من خلال منفذ العوجة، ومنه إلى معبر كرم أبو سالم، ثم إلى داخل قطاع غزة.

ويهمني هنا أن أوجه الشكر لكل الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية التي عرضت تقديم خدماها، وبالذات في المجال الطبي، للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في غزة من خلال مصر.

وإن مصر لديها من القدرات والاستعداد ما يمكّنها من مواجهة الموقف. وسوف نواصل جهودنا المكثفة من أجل إيصال كل المساعدات الواردة إلينا من الإخوة إلى داخل القطاع رغم الصعوبات القائمة.

لقد حضرنا بوصفنا وفدا وزاريا عربيا إلى هنا للتدليل على الأهمية القصوى التي توليها الدول العربية جميعا لسرعة إنهاء هذا العدوان وتخليص أبناء الشعب الفلسطيني من ويلات الآلة العسكرية الإسرائيلية.

غير أن هذا لا يمنعنا من مطالبة المجلس بضرورة عدم السماح لما يحدث الآن بأن يحجب رؤيته عن الحقيقة، وأن يغفل أن المأساة الحقيقية إنما تكمن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وإن الجهد الحقيقي الذي يجب أن يُبذل هو الجهد الذي يستهدف إنهاء هذا الاحتلال في أقرب وقت ممكن وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بكل ما يتطلبه ذلك من تشجيع ودعم دولي مكثف لمفاوضات توصلنا إلى هذا الهدف على نحو ما تضمنه قرار المجلس ١٨٥٠ (٢٠٠٨).

أرجو ألا يغيب عن ذهن المجلس أن هذا هو الهدف الحقيقي، وأن تحقيقه يتطلب جهدا دؤوبا وعملا مكثفا ومتابعة لصيقة من جانب هذا المجلس كما ورد في القرار الذي أشرت إليه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية مصر على اقتراحاته.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد صلاح بشير، وزير خارجية الأردن.

السيد بشير (الأردن): سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر لكم على تلبيتكم طلبنا لعقد جلسة مفتوحة والعمل معنا خلال اليومين الماضيين للتوصل إلى نتيجة تضع حدا للكارثة الإنسانية المستمرة التي يعاني منها قطاع غزة.

إن الأردن يشعر بالألم الشديد والقلق العميق إزاء التطورات الخطيرة وتصاعد العنف وتدهور الأوضاع الإنسانية التي يشهدها القطاع من جراء العدوان العسكري المستهجن الذي تستمر به إسرائيل، فضلا عن الآثار السلبية لهذا العدوان على مجمل العملية السلمية والاستقرار في منطقتنا، التي طالما عانت من ويلات الصراع.

إن الأردن وإذ يستنكر هذا العدوان الإسرائيلي، الذي أدى إلى سقوط آلاف الضحايا من المدنيين الأبرياء، يطالب المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياته السياسية والقانونية والأخلاقية من خلال اتخاذ قرار يجبر إسرائيل على وقف عملياتها العسكرية وبشكل فوري؛ وإنهاء سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها ضد المدنيين الفلسطينيين؛ ومعالجة المعاناة الكارثية التي خلفتها العمليات العسكرية الإسرائيلية، والتي تشكل انتهاكا صريحا للقانون الإنساني الدولي واتفاقية جنيف الرابعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الأردن قيادة وشعبا ملتزم بدعمه الكامل للشعب الفلسطيني في معاناته الإنسانية، حيث يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني، حفظه الله، ومنذ بداية الأزمة باتصالات مكثفة مع عدد من الزعماء والقيادات السياسية في العالم

لضمان الوقف الفوري للعدوان من خلال مجلسكم الموقر. كما أوعز جلالته بفتح المستشفيات الأردنية ووضع جميع الإمكانات المتاحة في خدمة الأشقاء الفلسطينيين من خلال تقديم المساعدات الطبية وتجهيز المستشفيات لإرسالها إلى غزة. وتقوم الهيئة الخيرية الهاشمية بالعمل على مدار الساعة لإيصال المساعدات. وأود أن أعبر عن استعداد الأردن للعمل – على مدار الساعة أيضا – لإيصال أي مساعدات دولية عبر أراضيه.

إن السلام والأمن لن يتحققا من خلال العمليات العسكرية ضد شعب أضنى الحصار غير المبرر أطفاله ونساءه وشيوخه. إن تلك العمليات لن تعكس صورة رادعة لإسرائيل، بل ستؤجج مشاعر الغضب بين العرب والمسلمين بل في جميع أرجاء العالم. إن ما نشهده هو استغلال لاإنساني يهدف إلى تحقيق مكاسب داخلية مصطنعة. وما تقوم به إسرائيل لا يمكن أن يعكس بأي شكل من الأشكال الرغبة الصادقة في تحقيق السلام. فليس بدماء أطفال فلسطين يتحقق السلام. وليس بتجاهل نداءات المجتمع الدولي يتحقق السلام. وليس بمخالفة القانون الدولي، وخاصة الأحكام التي تفرض مسؤولية المحتل عن السكان وأمنهم، يتحقق السلام.

إن إسرائيل لن تحصل على الأمن عبر قتل الأبرياء والمدنيين العزل في قطاع غزة، واستهداف المدارس والجامعات ودور العبادة، وتعريض الشعب الفلسطيني لكارثة إنسانية هناك. لقد أثبتت التجارب السابقة هذه الحقيقة ولن يختلف عنها العدوان هذه المرة.

لقد قدمت الدول العربية مشروع قرار إلى مجلسكم الموقر لوقف إطلاق النار. وقد عملنا معكم، وسنواصل العمل معكم، للتوصل إلى صياغة متوازنة تنتهي بالخروج بقرار يحقق الأهداف التي تهتمون بها للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. فمن غير المعقول أن يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرار ينهي معاناة الفلسطينيين بالرغم من إلحاح الحاجة إلى معالجة مصابهم، لأن هذا يعني أن إنسانيتنا تراجعت أمام التعنت الإسرائيلي. فهل وصل المجتمع الدولي إلى حالة يصمت فيها عن مظاهر القتل والتشريد والرعب والجوع التي يشهدها الفلسطينيون في قطاع غزة؟ وهل أصبح عمل مجلس الأمن رهنا بمصلحة طرف واحد بدون الأخذ بالاعتبارات الإنسانية والدولية؟

يجب أن يعترف المجتمع الدولي بحقوق أبناء وبنات غزة. ويجب ألا يتخاذل المجتمع الدولي عن تلبية نداءاتهم والتهافت على تبرير أسباب معاناتهم بحجة الدفاع عن النفس. ويجب على مجلس الأمن أن يتذكر أن قطاع غزة والأراضي الفلسطينية تتعرض لاعتداء منذ ما يزيد على ٤٢ عاما يسمى الاحتلال العسكري. كما أن على المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته؛ وأن يوفر للفلسطينيين الحماية والمساعدة الإنسانية؛ وأن ينتبه إلى ما يحدث في غزة والنوايا لما بعد غزة؛ وأن يقف في وجه المؤامرة التي تستهدف اغتيال مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن المجتمع الدولي مطالب بوقف إطلاق النار وحقن الدماء. كما هو مطالب أيضا بوضع الأسس لمنع تكرار ما حدث؛ وإعادة الحياة الطبيعية إلى غزة؛ ورفع معاناة الشعب الفلسطيني الإنسانية والاقتصادية؛ وبوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية وانسحاب إسرائيل لمناطق ما قبل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح المعابر التي تتحكم بها إسرائيل؛ والسماح بدخول المساعدات الطبية والإنسانية وإخلاء الجرحى. وعلى المجتمع الدولي دعم وتيسير عمل أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وإيجاد آلية مراقبة دولية تطبق وقف إطلاق النار وتحمي الشعب الفلسطيني وتضمن التزام الأطراف بتعهداتها، بحيث تنهض غزة من الركام الذي

أحدثته آلة الدمار، ويتم إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة بين الضفة الغربية والقطاع والقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية.

إن على إسرائيل أن تدرك أن السلام لن يتحقق إلا بالحوار وعبر المفاوضات الجادة التي توفر للسلطة الفلسطينية الشرعية ما يمكن أن يلبي طموحات الشعب الفلسطيني في إنشاء دولته المستقلة والقابلة للحياة والمتصلة جغرافيا. وإن العودة إلى المفاوضات هي السبيل الوحيد لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفقا للمرجعيات الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

إن استخدام إسرائيل للقوة العسكرية لا يهدد استقرار المنطقة فحسب ولكنه أيضا يؤدي إلى تقويض الجهود التي يبذلها المجلس لإحلال السلام في الشرق الأوسط، كما تم التعبير عنه في القرار ١٨٥٠ (٢٠٠٨). ويهدد كذلك العملية السلمية برمتها والهادفة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي وفقا لصيغة الحل القائم على دولتين، الذي يشكل شرطا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

إن الأردن يعلّق آمالا كبيرة على جهود مجلس الأمن الصادقة والحثيثة ويثمّن المبادرة المصرية التي يجب أن تشكل حافزا لإنهاء هذا الوضع بأسرع ما يمكن وتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق، والتحرك باتجاه رفع معاناته وضمان العودة إلى مفاوضات جادة لحل الصراع وفقا لحل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد فوزي صلوخ، وزير خارجية لبنان.

السيد صلوخ (لبنان): أود بداية أن أوجه الشكر لمعاليكم، السيد الرئيس، ولبلدكم الصديق، على الجهود الحثيثة التي تبذلونها، والموقف الواضح الذي اتخذتموه حول ضرورة الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار على أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما نشكر لسعادة الأمين العام السيد بان كي – مون مواقفه وجهوده في هذا الصدد.

لقد جئنا اليوم إلى المجلس باسم أرواح آلاف الضحايا المدنيين في قطاع غزة، وباسم الأطفال والنساء والأبرياء من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يقتلون على مدار الساعة من قبل إسرائيل، وباسم أبناء غزة الواقعين منذ عشرات السنين تحت الاحتلال والتضييق والحصار وسياسة العقاب الجماعي، لنقول إن كل دقيقة إضافية تمر تشهد مزيدا من الضحايا الأبرياء وتشهد مزيدا من اليتامى والأرامل والمعاقين، وأن الواجب والمسؤولية القانونية والسياسية، وقبل كل ذلك، المسؤولية الأخلاقية، تستدعي أن يتخذ المجلس فورا ودون أي تأخير قرارا ملزما بالوقف الفوري والكامل لإطلاق النار وبرفع الحصار الظالم الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة برا وبحرا وجوا، وفتح كافة المعابر منه وإليه.

لا بد لنا جميعا أن نتذكر أن العدوان الإسرائيلي لم يبدأ صباح ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بل بدأ منذ عشرات السنين من خلال الاحتلال والقهر والحصار الخانق وإقفال المعابر والتضييق على سبل العيش ونكران الحق بالوجود الكريم. إن قطاع غزة كان وما زال محتلا. والاحتلال هو أبشع أنواع العدوان. وكان وما زال محاصرا. والحصار، كما هو معلوم، هو أحد أشكال العدوان.

إن هذا العنف الأعمى والقتل المنهجي الإسرائيلي لا يستهدف فصيلا فلسطينيا أو فئة فلسطينية كما تدعي إسرائيل، بل يستهدف قبل كل شيء الأمل في قلوب الشعب الفلسطيني بحياة آمنة كريمة تحمل له إمكانيات الحصول على حقوقه المشروعة الكاملة من خلال سلوك خيار السلام

والشرعية الدولية. إن مخاطر هذا العدوان لا تتوقف على انعكاساته المباشرة بل تتعداها إلى زيادة النقمة والأحقاد وانسداد الأمل بغد أفضل وتعريض عملية السلام لمخاطر كبيرة. فالأمن لا يمكن أن يتحقق من خلال القوة الغاشمة وارتكاب المجازر بحق المدنيين. بل إن الأمن الحقيقي والمستدام هو ثمرة عملية سياسية ذات مصداقية تخلق الأمل للناس بغد أفضل.

لذلك لا بد من الوقف الفوري والدائم وغير المشروط لإطلاق النار والانسحاب الإسرائيلي الفوري إلى مواقع ما قبل ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ورفع الحصار وفتح المعابر وإعادة الحياة الطبيعية لسكان غزة، والسماح الفوري لجهود الإغاثة والمساعدات بالعبور وبالوصول إلى من يحتاجها دون إعاقة.

كما ينبغي ضمان عدم تعرض الشعب الفلسطيني مرة أخرى للاستهداف الإسرائيلي. فنحن، مهما كانت الادعاءات الإسرائيلية، أمام شعب أعزل مقارنة بآلة القتل العسكرية الغاشمة التي تستعملها إسرائيل.

كما لا ينبغي إغفال مسؤولية إسرائيل باعتبارها قوة احتلال، عن الممارسات التي ترتكبها وهي مخالفة فادحة للقانون الدولي لا سيما القانون الإنساني، مما يدعو إلى توفير الحماية الملائمة للشعب الفلسطيني.

لا نريد أن نستعيد سيناريو العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦، حيث تم تفسير تأخر مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته بأنه إتاحة للفرصة أمام إسرائيل لاستكمال جرائمها ضد الشعب اللبناني. لذلك، كلنا أمل بأن يكون المجلس على قدر التحديات. وكلنا أمل بأن المجلس لن يخذل المدنيين العزل، وسوف يكون على قدر المسؤولية التي تضعها على أكتافه البشرية جمعاء. إنه امتحان لنا جميعا. فعسى أن نكون على قدر المسؤولية. لأننا لا نريد أن نضع على ضميرها مسؤولية مجزرة إضافية كالمجزرة التي ارتكبتها إسرائيل اليوم في المدرسة التابعة للأونروا في مخيم جباليا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد طيب فاسي الفهري، وزير خارجية المغرب.

السيد فاسي الفهري (المغرب): يجتمع مجلس الأمن اليوم في ظروف عصيبة ودقيقة تجتازها منطقة الشرق الأوسط جراء العدوان الإسرائيلي الشنيع ضد الأراضي الفلسطينية في غزة، على نحو متواصل منذ ١١ يوما، عرفت الأيام الأربعة الأخيرة منها تصعيدا أخطر جراء الاجتياح البري للقطاع، بكافة مكونات آليته العسكرية، البرية منها والبحرية والجوية، وبشتى أنواع الأسلحة الفتاكة، بدون تمييز، فدمرت البيوت على رؤوس ساكنيها، وأبادت عائلات عن آخرها، ويتمت أطفالا رضعا. ولم تنج لا المساجد ولا المدارس ولا بيوت العزاء ولا حتى سيارات الإسعاف من بطش الآلة العسكرية الإسرائيلية، بما ترتب عنه من تدمير واسع النطاق للممتلكات والبنية التحتية، وسفك للدماء، وتقتيل الأبرياء على نحو مروع.

وتضفي هذه الأوضاع الأليمة أهمية خاصة على رئاستكم، السيد الرئيس، باسم فرنسا، لمجلس الأمن، وأنتم ممثلون لدولة تلم بجميع أبعاد هذه القضية المعروضة على أنظار المجلس منذ ما يزيد على نصف قرن، بما لها من حمولة سياسية وعاطفية، ولا تتوانون في اتخاذ مبادرات لمحاولات تقريب المواقف، بدور نشيط ومسؤول. وهذا ما تبين اليوم في نطاق الزيارة التي يقوم بها الرئيس ساركوزي للمنطقة.

ولا يفوتني هنا أن أحيي السيد بان كي - مون الأمين العام لمنظمتنا منوها بالمواقف المبدئية والحازمة التي عبر عنها منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

إن مستوى اللجنة العربية وأهمية الولاية التي أنيطت بها هما تعبير واضح ليس فقط عن الانشغال البالغ للدول

والشعوب العربية بخطورة الوضع في غزة وانعكاساته على السلم والاستقرار في المنطقة ككل، بل كذلك عن حرصها الشديد على الإسهام بشكل بناء ومسؤول في اتخاذ القرارات السياسية الفاصلة التي تستلزمها الظروف والسهر على تطبيقها على أرض الواقع.

إن أنظار العالم كله تتجه اليوم إلى هذا المجلس متطلعة إلى أن ينهض بمسؤولياته في وقف حمام الدم وحفظ السلم والأمن الدوليين وإلى أن يجبر إسرائيل على وقف آلاتها العسكرية فورا وفك الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني الذي عانى ما لم يعانِه غيره من ويلات الحرب والتشريد. ففي مواجهة لهذه الأزمة المحتدمة لا مناص من أن يضطلع مجلس الأمن وأعضاؤه بالمسؤولية السياسية والأخلاقية والإنسانية الواقعة على عاتقهم تجاه الشعب الفلسطيني الشقيق وتجاه شعوب المنطقة كافة.

فعلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بشكل عام مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال عن التزاماتها القانونية والسياسية بموجب القانون الدولي الإنساني والأعراف الدولية. أمام هذا الوضع فإن مجلس الأمن مطالب بأن يضطلع بمسؤوليته في ردع إسرائيل عن مواصلة عدوانها قبل أن تقدم على تصعيد جديد لا يعرف مداه ولا عواقبه، وذلك بإصدار قرار حازم وذي مضمون عملي ومتكامل.

وقد حرصت المجموعة العربية في تصورها لهذا القرار على الانفتاح على كل العناصر الموضوعية والمعقولة المطروحة. وإدماج الأفكار الأساسية التي تعكس انشغالات الجميع كما أبدت استعدادا مستمرا لمناقشة كل الأفكار المطروحة وأمام تفاقم الوضع والارتفاع المهول للضحايا، تطالب المجموعة العربية بأن يتجاوب مجلس الأمن مع العناصر الواردة في المشروع العربي.

إن ما جرى ويجري على أرض غزة بالرغم من فداحته لا يمكن أن ينسينا أن الأراضي الفلسطينية تعاني منذ سنوات من ويلات الحصار والتضييق. وهذا يبرز جوهر المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني منذ عقود، والمتمثلة في سياسة الاستيطان ومحاولة إسرائيل المستمرة لتهويد القدس وطمس معالمها الإسلامية، تلك المحاولة التي ما فتئ صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس ينادي بالتصدي لها بكل إرادة وحزم.

لقد آن الأوان لتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته التاريخية تجاه الشعب الفلسطيني وباقي شعوب المنطقة لتجنيبها تكرار المآسي والمساعدة على خلق المناخ المناسب لعودة المفاوضات إلى مسارها الصحيح وتسريعها من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل لأزمة الشرق الأوسط يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة. وهذا يتطلب تكثيف الجهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وتثبيت وحدة الصف الفلسطيني وتقوية مؤسساته الشرعية. إن الشعب الفلسطيني شعب واحد مصيره العيش الكريم على أرض واحدة، في دولة موحدة مستقلة وقابلة للحياة عاصمتها القدس الشريف، تتعايش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلم وأمن متبادلين وفقا للمرجعية الأممية ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير الدولة القطري للشؤون الخارجية أحمد بن عبد الله آل محمود.

السيد آل محمود (قطر): أشكر جهودكم، سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة المخصصة لتناول الفظائع التي يتم ارتكابها في قطاع غزة الفلسطيني المحتل. وبهذه المناسبة أتمنى لكم التوفيق إبان توليكم رئاسة المجلس في هذه الظروف الصعبة. واسمحوا لي من خلالكم أن أتوجه بالشكر إلى معالي الأمين العام على دعواته المتكررة إلى وقف العنف الجاري في

غزة. ولا يفوتني أن أشكر أيضا سعادة رئيس الجمعية العامة على جهوده المماثلة وبيانه العادل في هذا الشأن.

لن أسرد عليكم الفظائع المريعة التي ترتكبها آلة الحرب الإسرائيلية الجرارة بحق المدنيين العزل في الأراضي الفلسطينية المنكوبة اعتبارا من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولن أكرر لكم ما سمعتموه وشاهدتموه عما ترتب على العدوان الإسرائيلي الأخير من قتل وتدمير ومآس وانتهاك لكافة حقوق الإنسان، فلم تسلم المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة من الدمار الشامل الذي لحق بها جراء هذا العدوان. وما يمثل ذلك من خرق واضح لقواعد القانون الإنساني الدولي.

لقد رأى العالم اليوم كيف اغتالت إسرائيل بدم بارد أكثر من أربعين مدنيا بمن فيهم أطفال ونساء في مدرسة تابعة للأونروا، ولا أظنني بحاجة لأن أذكركم بما تردد على أسماعكم على مدى شهور عديدة من الآثار الخطيرة للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة والحالة الإنسانية الخطيرة التي نجمت عنه. وكان بودنا أن ينعم العالم بموسم هادئ بنهاية العام الميلادي وبزوغ فجر عام جديد، إلا أن إسرائيل كان لها موقف مغاير لرؤية المجتمع الدولي.

لقد أتيت مع إخواني الوزراء العرب ضمن اللجنة الوزارية التي قرر مجلس الوزراء العرب في دورته غير العادية المعقودة يوم الأربعاء الماضي تشكيلها وإرسالها إلى نيويورك بهدف حث مجلس الأمن على إنهاء التلكؤ الذي يقابل به حالة لا تعد تهديدا مباشرا وخطيرا وواضحا للسلم والأمن الدوليين فحسب، بل وحالة إنسانية خطيرة. ولقد أجمعت الدول العربية وغيرها من دول العالم المحبة للسلام على التضامن مع الشعب الفلسطيني في معاناته جراء الاحتلال الإسرائيلي الغاشم والاعتداء الأخير على غزة، والوقوف إلى جانبه في نضاله العادل لنيل حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في الاستقلال وتقرير المصير وإقامة دولته على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

لذلك، فإننا نطالب بأن يتحمل هذا المجلس الموقر مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وألا يكتفي بالبيانات الصحفية، بل أن يقوم فورا باعتماد قرار يلزم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف العدوان العسكري البري والجوي والبحري على قطاع غزة والانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية، وفك الحصار عن القطاع وفتح المعابر، بشكل مستمر، وإنهاء سياسة العقاب الجماعي، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حماية المؤسسات الصحية والتعليمية التي هي مناطق آمنة يُجرّم الاعتداء عليها.

إن التلكؤ في إصدار قرار بهذا الشأن يعطي الضوء الأخضر لإسرائيل بالاستمرار في ما تقوم به من جرائم حرب في انتهاك سافر للمواثيق والقوانين والأعراف الدولية. ولهذا، فإن ذلك التلكؤ يتعارض مع ولاية هذا المجلس، وهو ما يدل على حاجة هذا الجهاز العام للإصلاح.

إن المجتمع الدولي لا يشهد حربا عادية، بل عدوانا إسرائيليا جديدا على غرار عدوان صيف ٢٠٠٦ على لبنان، بأعتى الأسلحة المتقدمة على شعب فلسطين، في انتهاك للسلم والأمن الدوليين. وهذه المأساة هي صلب ولاية هذا المجلس، الذي تُعتبر الآن مصداقيته محل تساؤل. وسبق لنا أن دعونا المجلس والمجموعة الرباعية مرارا إلى العمل بصدق نحو تنفيذ قرارات المجلس بخصوص السلام في الشرق الأوسط.

ومن جهة أخرى، فإن قرار الجمعية العامة ١/٦٠ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وبالتحديد ما تضمنته من دعوات نحو أمن البشر ومسؤولية الحماية وثقافة السلام، تفرض على الأمم المتحدة القيام بواجبها نحو حماية الشعب الفلسطيني من براثن العدوان الإسرائيلي. وإن قرار هذا المجلس ١٦٧٤ (٢٠٠٦) بشأن حماية المدنيين في

الصراعات المسلحة يفرض على الأمم المتحدة نجدة الفلسطينيين ويجرّم العدوان الإسرائيلي.

انطلاقا من حرص دولة قطر على القيام بواجبها المناط بها بموجب الميثاق كعضو فاعل في الأمم المتحدة، فقد وجه حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر نداء للمجتمع الدولي لحماية وغوث الفلسطينيين، تمثل في خطاب سموه يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الذي أصبح وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، والذي أكد فيه ”بأن قتل المدنيين الأبرياء والغطرسة العسكرية الإسرائيلية لن تأتي بالأمن لا لإسرائيل ولا لنا كعرب، بل سوف تكون لها نتائج كارثية. فهل فكر من أعد العدة لهذه الحرب بالأجيال العربية والفلسطينية الغاضبة التي تكبر في ظل هذه المشاهد؟“ فكيف يمكن للعدوان العسكري من قبل جيش إسرائيل أن يساهم في تحقيق السلام الدائم والشامل في المنطقة؟

من غير المقبول تقسيم البعض لفلسطين إلى فتح وحماس، حيث أن الاحتلال لا يفرق بين أحزاب، بل يطول الجميع، وينبغي عدم اتخاذ أي خلافات وطنية ذريعة للسماح لإسرائيل بمواصلة احتلالها والاعتداء على شعب أعزل، ويجب ألا يتخذ ذلك ذريعة لتقسيم الشعب الفلسطيني ولا الأرض الفلسطينية. ويجب عدم معاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسته حقه الانتخابي وفقا لمبادئ الديمقراطية التي ننادي بها جميعا. وفي هذا الوقت، نحن ندعو الفلسطينيين إلى الوحدة وتوافق الآراء في هذه المحنة.

إن ذريعة إسرائيل بشأن الصواريخ الفلسطينية لا يمكن أن تنطلي على العقلاء. وإن كان البعض يعتبرها سبب اندلاع الأزمة، فلا بد من التذكير إذن بأن سبب الصواريخ هو الاحتلال للأرض الفلسطينية. وبالتالي، لا مناص من إنهاء الاحتلال لإعادة التهدئة. وحتى إذا سلّمنا جدلا بأن إقصاء حماس يصب في مصلحة إسرائيل الأمنية، فهل يُعد دفاعا عن النفس القيام بعدوان عسكري شامل على مدينة مكتظة بالسكان يدرك المعتدي أن الضحايا فيها سيكونون من المدنيين؟

إن كان الدفاع عن النفس وفق الميثاق هو ذريعة إسرائيل، فإن الميثاق يعطي الحق للشعوب في تقرير المصير والخلاص من الاحتلال. إن ما تقوم به إسرائيل إذن هو جرائم إبادة وتطهير عرقي يقوم به كيان يدعي الديمقراطية والحرية.

وأخيرا، إننا أمام حالة إنسانية صعبة للغاية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإننا إذ نشكر كافة الدول المحبة للسلام على وقوفها مع الشعب الفلسطيني في محنته، فإننا ندعو جميع الجهات المانحة إلى المساهمة عاجلا في تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية ودعم مؤسسات الإغاثة العاملة في قطاع غزة. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بما تبذله تلك المؤسسات، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، من أجل القيام بواجبها الإنساني وسط ظروف عمل خطيرة.

ولقد كانت دولة قطر من السباقين إلى دعم الشعب الفلسطيني عبر المسار الثنائي أو عبر قرارات مجلس جامعة الدول العربية، وكذلك عبر الأمم المتحدة، وقمنا مؤخرا، انطلاقا من الواجب، بإرسال المساعدات للفلسطينيين بحرا وجوا، وندعم قضيتهم العادلة بكل قوة، لأننا لن نسمح بتركيع شعب فلسطين الشقيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للاتفاق الذي توصل إليه مجلس الأمن في مشاوراته السابقة، أعتزم، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة إلى غد الساعة ٠٠/١١.

رفعت الجلسة الساعة ٠٠/٢١.